

استخدام "Cluster Analysis" لتحديد الهيكل

المالي

دراسة تحليلية للمصارف الخاصة في العراق

أ.د. عبد الرضا فرج بدرأوي

كلية الادارة والاقتصاد/قسم العلوم المالية والمصرفية

م.م. أحمد رسن علاوي

كلية الادارة والاقتصاد/قسم العلوم المالية والمصرفية

Using the cluster analysis to determine the financial structure

Prof. Dr. Abdul Redha Faraj Badrawi

Assist. L. Ahmed Rassen Allawi

Abstract

The financial structure is among the most important topics that have received the interests of scientific research in the field of financial management. Agreement on a specific theory. So far, there is no agreement among scholar regarding the theory.

The study was based on an intellectual dilemma that raises a question on how to determine the financial structure in light of its impact on tangible and intangible variables. 2017-2016-2015. the intangible variables represented by the determinants of measuring the financial structure (risk-age). The study concludes a set of conclusions, including building a model that can be applied in private banks, for the purpose of determining the financial structure using cluster analysis, which achieves its objective of maximizing market value.

•المجلد الرابع عشر
•العدد الثامن والعشرون
•آذار 2021
•استلام البحث: 2019/9/26
•قبول النشر: 2019/10/20

استخدام Cluster Analysis لتحديد

الهيكل المالي

دراسة تحليلية للمصارف الخاصة في العراق

أ.د. عبدالرضا فرج بدر اوي

م.م. احمد رسن علاوي

المستخلص

يعد الهيكل المالي من بين اهم الموضوعات التي نالت اهتمامات البحث العلمي في مجال الادارة المالية، اذ ظهرت عدة نظريات حول امثليه اختياره للمنظمات المالية (المصارف)، وتفسير السلوك التمويلي لها، وعلى الرغم من كل المحاولات التي قامت بتفسير اختيار الهيكل المالي الامثل إلا انه لم يتفق على نظرية محددة لحد الآن بهذا الخصوص.

استندت الدراسة الى معضلة فكرية تطرح تساؤلاً مفاده كيف تحديد الهيكل المالي في ظل تأثيره بالمتغيرات الملموسة وغير الملموسة؟ ولإجابة عن ذلك تطلب الأمر استخدام التحليل العنقودي **Cluster Analysis** الذي يقوم بقياس كل من المتغيرات الملموسة التي تمثلت في القوائم المالية للمصارف والمفصح عنها في سوق العراق للأوراق المالية للسنوات 2015-2016-2017، والمتغيرات غير الملموسة المتمثلة بمحددات قياس الهيكل المالي (المخاطر- العمر).

وخرجت الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات منها بناء نموذج يمكن تطبيقه في المصارف الخاصة، لغرض تحديد الهيكل المالي باستخدام التحليل العنقودي **Analysis Cluster** الذي يحقق هدفها بتعظيم القيمة السوقية.

المقدمة:

ينصب اهتمام المصارف حول اختيار الهيكل المالي الذي يحقق هدفها بتعظيم القيمة السوقية. وتأثيره بالمتغيرات الملموسة وغير الملموسة التي تؤثر باختياره، إذ أجريت المقارنات بين البيانات المالية الخاصة للمصارف باستعمال Cluster Analysis. وهي اجراءات تهدف الى تصنيف مجموعة حالات او متغيرات بطرائق معينة وترتيبها داخل عناقيد بحيث تكون الحالات المصنفة داخل العنقود الواحد متجانسة (أي متشابه نسبياً فيما بينها)، فيما يتعلق بخصائص محددة، إلا أنها مختلفة عن حالات او متغيرات أخرى موجودة في العناقيد الأخرى. وعليه يمكن الاستنتاج بأن أساس التحليل العنقودي يتمثل في ترتيب الحالات او المتغيرات بشكل عناقيد بحيث يعمل على تصغير التباين داخل العنقود الواحد، وتعظيم التباين بين العناقيد المختلفة. وهناك العديد من طرائق التّعقيد التي يتم تطويرها لتصف شكل العلاقات بين العناصر، وهذه الطرائق تستند بالأساس الى مصفوفة المسافة او مصفوفة الارتباط. وتستخدم في هذا التحليل طريقة المتوسطات K- Means ووظيفة هذه الطريقة تقسيم البيانات الى مجموعات متشابهة، والفكرة الاساسية تكمن في البحث حول K من المتوسطات والتي تعتمد في عملية العنقدة لبيانات الدراسة، من الواضح انه اذا كان التباين لمجموعة من البيانات ذا قيمة صغيرة فانه يشير الى انها قريبة جداً من متوسطها، وفي التحليل العنقودي نهدف الى قياس التقارب في البيانات حول المتوسط، وتقسيم البيانات الى عناقيد كل منها لها متوسط خاص بها وعليه سوف يتم الاعتماد على تباين العنقود.

أولاً: منهجية البحث:

1- أهمية البحث:

ان اختيار الهيكل المالي الامثل يضمن دور فاعل في التنمية الاقتصادية، من خلال توظيف الموارد المتاحة بالاستخدام الامثل من اجل تعظيم الارباح للمساهمين، ولزيادة قيمة هذه المنظمات.

ويعد قرار اختيار مصادر التمويل من اهم قرارات الادارة المالية في المنظمات عامة، وفي القطاع المصرفي بشكل خاص، إذ إن هذا القطاع يشكل او يفترض ان يشكل أحد اهم القطاعات الاقتصادية، لما يقوم به من دور هام في تجميع المدخرات وإعادة توجيهها لمختلف النشاطات الاقتصادية، كما يشكل هذا القطاع حلقة وصل بين الاقتصاد المحلي والاقتصاديات الخارجية. ويتوقع ان تكون نتائج هذه الدراسة التي تحاول اختيار الهيكل المالي الامثل للمصارف العراقية الخاصة محل اهتمام إدارات المصارف والمساهمين فيها والمستثمرين والدائنين والمحليلين الماليين والجهات الرقابية المتمثلة بالبنك المركزي العراقي.

2- مشكلة البحث

ان الاعتماد على مصادر التمويل المقترضة، او مصادر التمويل المملوكة، او تحديد المزيج منهما، لا يتم اعتباطاً، وانما تحكمه مجموعة من القيود تعد من اخطر القرارات التي تواجه الادارة المالية، وهناك عدة نظريات حاولت تفسير العوامل المؤثرة في اختيار الهيكل المالي، الا ان هذا الموضوع لازال يمثل موضوعاً جدلياً ومعقداً يتسم بعدم الوضوح وهو محل خلاف. تكمن مشكلة الدراسة في كيفية صياغة تحديد الهيكل المالي في المصارف من خلال المعضلة الفكرية التالية:

كيف يمكن تحديد الهيكل المالي في ظل تأثيره بالمتغيرات الملموسة وغير الملموسة باستخدام Cluster Analysis في المنظمات المالية؟

3- أهداف البحث

تحاول الدراسة تحقيق جملة من الاهداف تلخص بما يلي:

أ- التعرف على المتغيرات الملموسة وغير الملموسة في اختيار الهيكل المالي باستخدام

Cluster Analysis.

ب- اجراء دراسة مقارنة بين البيانات المالية للمصارف باستخدام

Cluster Analysis.

4- فرضيات البحث

يمكن صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

(لا يوجد تأثير للمتغيرات الملموسة وغير الملموسة في تحديد الهيكل المالي)

ثانياً: الجانب النظري

1- مفهوم الهيكل المالي Financial Structure

يعد موضوع الهيكل المالي من بين اهم القضايا التي نالت اهتمامات البحث العلمي في مجال الادارة المالية اذ ظهرت عدة نظريات حول امتثاله اختيار الهيكل المالي للمنظمات المالية (المصارف) وتفسير السلوك التمويلي لها بوصف المصرف مركزاً للقرار وتقوم بإرساء جملة من القرارات المالية لغرض المفاضلة بينها إذ تعمل بإحداث نوع من التركيب المالي بهدف توجيه مختلف الموارد المالية الى استخدامات ذات عوائد مالية عندئذ يمكن القول إن المصرف بصدد رسم سياسة مالية على مختلف القطاعات الاقتصادية، سواء الجديدة منها أم القائمة تحتاج الى التمويل المناسب والمهارات الادارية الملائمة حتى تنمو وتحقق دخلاً وربحاً مقبولاً.

إن مفهوم الهيكل المالي هو أكثر المفاهيم تعقيداً عن اتخاذ القرارات المالية وذلك بسبب علاقته المتداخلة مع بعض القرارات للمفاهيم المالية الاخرى، فاتخاذ قرارات مالية جيدة فيما يخص الهيكل المالي للمنظمة تصبح هناك كلفة عالية لرأس المال مما يؤدي ذلك الى انخفاض صافي القيمة الحالية وجعل العديد من هذه المشروعات غير مقبولة او مجدية اقتصادياً (Brusov et all، 2013:94-96).

عرف الهيكل المالي بأنه: "تلك التوليفة بين الأموال الخاصة والقروض التي تستعملها المنظمة في تمويل استثماراتها" (Brusov et all، 2014:2-3). أما

Öztekin فقد عرف الهيكل المالي بأنه تركيب الأموال المملوكة للمنظمة (رأس المال والاحتياطيات والفائض غير الموزع). كانت هناك آراء تعد هذا الهيكل ممثلاً لتركيب الأموال الدائمة (طويلة الأجل)، وهي بذلك تشمل القروض طويلة الأجل كجزء من هذا التركيب المالي (Öztekin 2015:301-306). وكذلك عرفه Chu بأنه رسملة المنظمة بما يحتوية من المصادر التمويلية طويلة الأجل (أسهم، سندات، قروض، الاحتياطيات). وهناك تعريف آخر هو مصادر التمويل الدائمة متمثلة بالمزيج من الأموال الخاصة والقروض الطويلة الأجل (Chu، 2012:411-413). لا يخفى على الكثيرين الاختلافات في تركيبة الهيكل التمويلي بين المصارف التجارية والمنظمات غير المالية. إن الاختلاف في طبيعة النشاط بين المصارف التجارية والمنظمات غير المالية قد أنتج اختلافاً في تركيبة الهياكل المالية بين هذين النوعين. فالمصارف التجارية وجدت أساساً لتكون منظمات ذات رافعة مالية عالية عكس كل المنظمات غير المالية، وهناك أسباب لهذا التباين يمكن حصر أهمها في الآتي:

أ- المصارف التجارية تحتاج لتطبيق قواعد معيناً وتتبع مستوى معين من التنظيم لوقايتها من التقلبات في أوضاعها المالية، هذا الوضع يفرض على هذه المصارف التعامل بحذر مع تركيبة أصولها في ظل وجود هيكل مالي خليط تكون النسبة الأقل فيه لرأس المال المملوك (حمد، 2015:39).

ب- المنظمات غير المالية تفضل الديون، فالربحية وتكاليف الإفلاس تؤثر في تفضيل الديون، لما لها من ميزة الوفر الضريبي. أما المصارف التجارية فلا تملك خياراً غير التعامل بالديون فهو الأساس الذي تعتمد عليه في نشاطاتها وعملياتها المالية (Fabozzi، 2009:375-404).

ت- المصارف التجارية، صعوبة الفهم لمن هم خارج المصرف لوجود فجوة المعلومات بين المصرف والمستثمرين لذلك تعتمد المصارف على الديون أكثر من اعتمادها على الأسهم. هذا الفرق بينها وبين المنظمات غير المالية التي تعتمد على الديون وعلى الأسهم (Fabozzi، 2009:375-404).

ث- المنظمات غير المالية تتوافر لها فرص للنمو والسيولة، من خلال الدخول في استثمارات مربحة واستخدامها للأرباح المحتجزة في تمويل نموها، وكذلك لها القدرة على تخفيض حجم الرافعة. أما المصارف التجارية فينطبق عليها توافر فرص النمو، ولاتزال المصارف بحاجة أكبر إلى الديون لتمويل تطورها وإن نشاطها الأساسي هو الاقتراض (Brigham & Houston 2009:418).

ج- المنظمات غير المالية بإمكانها تعديل واستبدال تفضيلاتها بشأن تشكيلة هياكلها المالية في ضوء توقيت متطلباتها المالية. هذه المنظمات يمكنها أن تحدد حد معين لكلفة رأس المال بالنظر إلى احتياجاتها المالية من حيث كونها قصيرة أم طويلة الأجل، وتكون تفضيلاتها للديون أو الأسهم بالتبعية. أما المصارف التجارية فهي على العكس من ذلك، إذ عليها أن توفر سيوله للمقرضين في وقت الحاجة إليها قصيرة كانت أم متوسطة

الأجل (لأن المصارف التجارية من المفترض أنها لا تتعامل بالقروض طويلة الأجل)، وعلى هذا الأساس فالمصارف عليها أن تُضمن هياكلها المالية ديوناً مختلفة في تواريخ استحقاقها لعمل توازن في وضعية السيولة (Hill، 80-72:2009).

ح- توصف الهياكل المالية للمصارف التجارية بأنها متقلبة أو متغيرة، على عكس المنظمات غير المالية التي في العادة ما توصف هياكلها المالية بالمستقرة. تقلب أو تغير الهيكل المالي للمصرف التجاري يأتي نتيجة لمحاولة المصرف ضمان قدر من السيولة تجعله قادراً على الاستفادة من استثمارها في القروض وهو الاستثمار الذي يوصف بالأقل سيولة ضمن محفظة المصرف التجاري، وفي الوقت نفسه يزيد المصرف من إيداعات الغير لديه والتي توصف بأنها عالية السيولة، خاصة الودائع تحت الطلب (Rose، 478-476:2008).

1- نظريات الهيكل المالي

يعد موضوع الهيكل المالي من أهم القضايا التي نالت اهتمامات البحث العلمي في مجال الإدارة المالية، إذ ظهرت عدة نظريات حول أمثليه اختيار الهيكل المالي للمنظمة وتفسير السلوك التمويلي لها، إلا أنه، لحد الآن، لا يوجد إجماع أو اتفاق على أن نظرية معينة تجيب على مختلف التساؤلات في هذا الصدد، وخاصة قضية أمثليه الهيكل المالي، ويقصد بها مدى إمكانية اختيارها لنسبة تمويل معينة بين كل من الأموال الخاصة والديون بالشكل الذي يؤدي إلى تدنية رأس المال إلى أقصى حد ممكن. وبالتالي تعظيم قيمة المنظمة. وقد تناولت عدة نظريات تأثير الهيكل المالي في قيمة المنظمة (Githire&Muturi، 7-1:2015) ومنها الآتي:

1- نظرية (M&M) Modigliani & Miller:

ظل الفكر التقليدي سائداً حتى عام 1958 إذ تعرض التقليديون إلى انتقاد من طرف كل من العالمين (Modigliani & Miller)، بقيامهما باستبعاد فكرة الهيكل المالي المثالي ومن ثم لا أثر لأسلوب التمويل على كلفة الأموال ولا على قيمة المنظمة. إذ تسمى هذه النظرية بنظرية أرباح الاستغلال والتي تميز بين مرحلتين في تصور هذا النموذج الذي يعتمد على نظرية السوق المالي، لذلك تسمى نظريتهما أيضاً بنظرية السوق المتوازنة (Vergas، 2015:5) et all. تعد هذه النظرية من أبرز الانجازات في دراسات التمويل، إذ تنفي هذه النظرية أي علاقة للهيكل المالي بالقيمة السوقية للمنظمة، لأن القرار التمويلي لا يرتبط بانخفاض القيمة السوقية وإنما يحدده القرار الاستثماري فقط، وقد جاء M&M على شكل مقترحين أولهما في عام 1958 وظهر الثاني في عام 1963، إذ أكد (M&M) أنه في ظل غياب الضريبة وغياب كلف تعاملات الاقتراض والاقتراض بمعدل فائدة خالٍ من المخاطرة وتباين المعلومات، وكفاءة السوق فإن قيمة المنظمة لا تتأثر بكيفية تمويلها سواء أكان بواسطة إصدار الأسهم أم بواسطة الدين، وأكد على عدم وجود الهيكل المالي الأمثل (Serghiescu & Vaidean، 2014:1448). أما المقترح الثاني فينص على أن الرافعة المالية

للمنظمة ليس لها تأثير في متوسط التكلفة المرجح لرأس المال WACC (أي أن كلفة راس المال هي دالة خطية في نسبة الديون الى حقوق الملكية)(M&M 1958:267).

2- نموذج Miller

بعد ان قام كل من Modigliani & Miller بتصحيح وجهة نظرهما فيما يخص الهيكل المالي وقيمة المنظمة، وهذا بعد ان تم اسقاط عدم وجود الضريبة، والذي توصلوا فيه الى ان المنظمة المعتمدة على الديون فضلاً عن الاموال المملوكة في تكوين الهيكل المالي تفوق قيمتها قيمة المنظمة المعتمدة فقط على اموال الملكية، وهذه نتيجة للوفورات الضريبية. ولكن في عام 1977، ومن خلال المقال المنشور تحت عنوان ديون وضرائب Miller، بعد ان اكد ان قيمة المنظمة مستقلة تماماً عن الهيكل المالي، وهذا حتى في ظل وجود الوفورات الضريبية، ويرجع السبب في ذلك الى ادخال عامل اخر ممثلاً بالضرائب الشخصية (Personal Taxes)، التي يدفعها المستثمر سواء على الفوائد أم الارباح المتحصلة عليها من خلال التوزيعات، فهي تعمل على الغاء اثر الوفورات الضريبية المتحصل عليها من المنظمة، وقد اهمل Miller في تحليله من تكاليف الافلاس والوكالة، واعدت تأثيرهما محدوداً جداً في الهيكل المالي للمنظمة بحيث يمكن تجاهله (Miller، 261-273: 1977). وهذا ما جاء متوافقاً مع دراسة Titman & Wessels والتي عدت قرار الهيكل المالي يتم بعيداً عن المقارنة بين تكاليف الوكالة والافلاس مع الوفورات الضريبية، مما يعني حيادية القروض على قيمة المنظمة (Titman & Wessels 1988:7-17).

3- نظرية التبادل Trade – Off Theory

طور Kraus & Litzenberger نظرية التبادل مفترضين ان تقوم المنظمات باختيار الهيكل المالي الامثل، من خلال تقسيم العائدات وهي الكلف والدين واسهم راس المال (Vergas et all، 6:2015).

ان نظرية التبادل للهيكل المالي تقترح ان هدف المنظمة المتعلق بالرافعة المالية يشتق من ثلاث قوى: الضريبة، وتكاليف الافلاس، وتضارب مصالح الدائنين والمالكين. حيث ان الضريبة تعمل على خفض الضرائب المدفوعة على الديون من خلال ما يعرق بالوعاء الضريبي، وتعمل على زيادة التدفق النقدي الداخلي للمنظمة بعد الضريبة، وهكذا فان هناك علاقة ايجابية بين ما يعرف بالوعاء الضريبي للمنظمة وقيمة المنظمة (Ramlall 2017:231-233).

جاءت هذه النظرية بعد النظرية الاولى M&M في عام 1953 والتي توصلوا فيها الى حيادية الهيكل المالي في التأثير بقيمة المنظمة كما اشرنا اليه سابقاً، وهذا في ظل عدم وجود ضريبة، جاءت النظرية الثانية عام 1963 كتصحيح لما ورد في النظرية الاولى، وقد اوضحا في النظرية المصححة ان قيمة المنظمة ترتفع كلما تزداد نسبة الديون المتكون منها الهيكل المالي للمنظمة، وهذا ناتج عن الوفورات الضريبية التي تستفيد منها المنظمة، مع اهمالها في التحليل لمختلف المخاطر التي تتعرض لها المنظمة عند

الاقتراض والذي يسبب ارتفاع في كلفة هذا المصدر وكلفة الاموال (Adair& 2015:2، Adaskou).

4- نظرية الالتقاط Pecking Order Theory:

قدمت نظرية الالتقاط او (نظرية ترتيب أفضلية مصادر التمويل) دراسة في أوائل الستينات، وأجراها G . Donaldson، فبعد أن هيمنت نظرية المبادلة في مجال الهيكل المالي لمدة طويلة جاءت نظرية الالتقاط لتبرز أهمية دور المدير المالي في تحديد الهيكل المالي للمنظمة من خلال الاختيار بين إصدار السندات أو الاسهم، واستخدامها في تكوين الهيكل المالي، وخرجت برؤية جديدة في تفضيل استخدام المنظمة للتمويل الداخلي على اللجوء الى المصادر الخارجية (Chen et al، 2013:1-13).

إن نظرية الالتقاط هي نظرية المفاضلة بين مصادر التمويل الداخلية ومصادر التمويل الخارجية ان بدايات هذه النظرية كانت مع دراسة Donaldson 1961، ثم قام Stewart Myers بالتطوير على هذه النظرية، وتفترض هذه النظرية ان المنظمة التي لديها تفضيلات في استخدام مصادر التمويل المختلفة يكون التفضيل الاول هو استخدام مصدر التمويل الداخلي المتمثل بالأرباح المحتجزة، وفي حالة عدم كفاية هذا المصدر تلجأ المنظمة الى مصدر التمويل الخارجي المتمثل بالديون، وتقوم المنظمة بإصدار الاسهم الجديدة كملاداً اخيراً عندما تصبح غير قادرة على الحصول على قروض جديدة (Watson&Head، 2010:291-292) و (Kagiri، 2014:926).

5- نظرية عدم تماثل المعلومات Asymmetric Theory:

جاءت هذه النظرية كدعامة اساسية لتفسير نظرية الالتقاط، اذا بينت على نقض نظرية M&M التي ركزت على الاستفادة من مزايا الرفع المالي، وبعد الانتقادات التي وجهت الى الاسواق التامة وعدم تماثل المعلومات والتي كانت الركيزة الاساسية في تطوير نظرية الالتقاط فيما بعد (Shen، 2014:291-306).

يؤدي عدم التماثل في المعلومات بين المطلعين الداخليين والمستثمرين الخارجيين دوراً مهماً في معظم نظريات بنية الهيكل المالي، يستند نموذج الإشارة من قبل (Ross 1977) إلى المديرين الذين يمتلكون معلومات داخلية ويستخدمون خيار الهيكل المالي كوسيلة للإشارة إلى ان السوق يعاقب على اصدار الاوراق المالية، مثل الاسهم، التي ترتبط بشكل مباشر بالمكاسب المتوقعة لتقييم هذه القيمة (Ross، 1977:55) و (Bessler 2011:123).

6- نظرية الإشارة Signaling Theory:

تهتم هذه النظرية بتوافر المعلومات التي تعد جوهرية للمستثمرين عن توقعات المدير المالي بشأن مستقبل المنظمة، اي ان اصدار الدين او الاسهم العادية هو بمثابة الاعلان عن معلومات تشير الى النظرة العامة للمدير المالي عن مستقبل المنظمة (et al، 2011:39-67).

تكون بالضرورة حقيقية وصادقة، فهذه النظرية تؤكد أن المديرين الماليين الأحسن أداء هم الذين يستطيعون إصدار اشارات Signals خاصة وفعالة، تميزها عن الآخرين من المنظمات ذات الاداء الاقل، وما يميز هذه الاشارات الصعوبة في تقليدها من قبل المنظمات ذات الاداء الاضعف (Mavlanova 2012:241-243، et all).

ثالثاً: محددات الهيكل المالي:

تنقسم محددات الهيكل المالي الى الآتي:

1- الربحية: اختلفت النظريات المالية في تفسيرها لتأثير ربحية المنظمات في الهيكل المالي، ومن خلال نظرية التبادل تؤكد بوجود اثر إيجابي بين الربحية ونسبة الديون، فالمنظمات ذات الربحية العالية لها القدرة على زيادة نسبة الدين، ومن جهة أخرى نجد نظرية الالتقاط تؤكد ان يتم التمويل بالأرباح المحتجزة أولاً ثم الدين، ومن ثم التمويل بالملكية، ومن هذا المنطلق فإن هناك أثراً سلبياً بين الربحية ونسبة الديون، اذ ان الربحية العالية تتضمن اعتماداً أكثر في التمويل، على التمويل الداخلي واستعمالاً أقل للديون، إن الأرباح قبل الفوائد والضرائب، نسبة الى إجمالي الأصول بالمنظمة وتعد المتغير الذي يكون مقياساً لقدرة المنظمة لحصولها على التمويل الداخلي، (Bogna et al، 2015:2).

2- الحجم: يعد حجم المنظمة محدداً مهماً للهيكل المالي، فهناك عدة اسباب لوجود تلك العلاقة، من خلالها نجد ان تكاليف التمويل للمنظمات صغيرة الحجم مرتفعة مقارنة مع المنظمات الكبيرة، وهذا يعود الى عدم تماثل المعلومات في المنظمات الصغيرة، وخاصة المعلومات التي يحتاجها المقرضون والموردون، فمن غير المحتمل ان يمتلك المقرضون البيانات المالية الكافية والموثوق فيها، ففي هذه الحالة فإن المنظمات صغيرة الحجم ستواجه صعوبات أكثر، للحصول على القروض من المنظمات المالية، اي بمعنى ان عدم تماثل المعلومات في المنظمات الصغيرة يعوق التمويل الخارجي (Yadav، 2014:122-125). ان المنظمات الصغيرة تتميز بتكاليف المعاملات، مقارنة مع المنظمات كبيرة الحجم، وان ارتفاع المعاملات المرتبطة مع التمويل يؤثر بشكل كبير في اختيارات التمويل (Pacheco & Tavares، 2016: 2-20).

3- المخاطر: تعد المخاطر هي احدى المحددات المهمة للهيكل المالي، اذ ان تكاليف الضريبة والافلاس هما اللذان يحددان الهيكل المالي والرافعة المالية للمنظمة كدالة لمخاطر الاعمال، ان مستوى المخاطر ومعدل استثمارات المنظمات الاكثر مخاطرة من المرجح ان يؤثر في خياراتها التمويلية. أكدت العديد من الدراسات على ان هناك علاقة عكسية بين المخاطر والديون (Bassey et all، 2014:40).

4- هيكل الاصول: يؤدي هيكل اصول المنظمة دوراً مهماً في تحديد الهيكل المالي، ان ارتفاع قيمة الاصول الملموسة للمنظمة يعطي اشارة لارتفاع قيمة اصولها بأسعار التصفية. ان المنظمات التي تتمتع باستثمارات كبيرة في اصولها الملموسة، لها نسبة ديون اعلى من المنظمات التي لا تستخدم اصولها الملموسة، وان المنظمات التي تمتلك

مستوى عالياً من الأصول الملموسة تقوم باقتراض اموال بمعدل فائدة اقل. والسبب هو ان الاموال المقترضة مضمونة بقيمة اصولها الملموسة، وعليه فان الديون تكون مستعملة بسهولة اكثر، اذا كانت هناك اصولاً ملموسة للمنظمة، فان المنظمات التي تمتلك اصولاً ثابتة تستطيع ان تصدر ملكية ووجود الآلات والمباني تجعل من الممكن اختيار التمويل بالديون (Degryse et all، 431-447: 2012).

5- العمر: عمر المنظمة يعني عدد السنوات التي تعمل فيها المنظمة ضمن قطاع عملها. وتجادل نظرية الالتقاط أن العمر يرتبط سلباً بالديون لأن العمر الأطول يعني أن المنظمة يمكن أن تخلق مزيداً من الأوضاع الداخلية، مما يقلل من الحاجة إلى موارد خارجية، وعليه ترتبط الأسهم الخارجية سلباً بعصر المنظمات؛ مما يؤدي الى نتائج تعني أيضاً أن المنظمات القديمة تستفيد بشكل أفضل من الديون قصيرة الأجل من الشركات الأصغر سناً (Ausloos & Kang 2017:8).

اذ اشار Myers ان دورة حياة المنظمة اي منظمة مرتبطة بالتمويل سواء كانت صغيرة أم متوسطة أم كبيرة سوف تمر بمراحل التمويل الثلاث تتوافق مع ثلاثة انواع من رؤوس الاموال بدءاً بمرحلة الولادة ومروراً بمرحلة النمو ومن ثم النضج، وقد تختلف مصادر التمويل من مرحلة لأخرى فانه لا شك هناك مصادر بديلة لتمويل المنظمات، تعد مشكلة التمويل من اهم المشكلات التي تواجه المديرين الماليين في منظمات الاعمال، وخاصة في مرحلة النمو وذلك لان المنظمة في هذه المرحلة تتميز من قلة وبساطة حجم الهيكل المالي، وتتم الصعوبات بعدم قدرة المنظمة من زيادة رأس مالها سواء من المدخرات او من خلال تقديم الضمانات للبنوك والمنظمات التمويلية، ان الشروط الخاصة بالاقتراض تشكل عبئاً كبيراً للمنظمات نظراً للمتغيرات التي تحدث بأسعار الفائدة والعمولات التي تتقاضاها البنوك، فضلاً على عجزها بتوفير الضمانات الكافية اللازمة للحصول على الائتمان وعدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها المالية في المستقبل (Myers، 575-590: 1984).

6- معدل النمو: بناءً على نظرية المبادلة بين العائد والمخاطر فانه من المتوقع وجود علاقة عكسية بين معدل النمو وفرص الحصول على الاموال المقترضة، فعندما تكون المنظمات في حالة النمو والتوسع تنخفض قيمتها نظراً لما تواجهه من عسر مالي وكذلك تكون درجة المخاطرة عالية في الاستثمارات التي ستقدم عليها، وبالنتيجة ان النمو سيقلل الاقتراض لأي منظمة. وعليه التوجه نحو نظرية الالتقاط والتي تفترض وجود علاقة موجبة بين معدل النمو والاقتراض (Nilssen، 27-28: 2014).

ثانياً: الجانب العملي

تحليل البيانات المالية للمصارف باستخدام التحليل العنقودي Cluster Analysis
تشكل المصارف الثقيل الرئيس في قطاع المنظمات المالية وتصنف بانها وسيطة، ويرتكز عملها على الودائع اي ما يسمى بالتمويل الخارجي، ولكن النظام المالي في العالم شهد تغيرات في شتى الأصعدة من نتائجها تلاشي الحدود تدريجياً بين الصيرفة

بمعناها التقليدي، والوظائف الأخرى مثل التأمين وغيرها، وايضاً مغادرة التخصص ضمن الصيرفة، تجارية وتنموية واستثمارية، نحو المصرف الشامل، وربما لا تكون جميع هذه التحولات ايجابية بالدرجة نفسها في جميع الدول ومراحل التطور، وقد نستنتج من التجربة العراقية ان التخصص يساعد بوجه خاص على تعزيز حكم الضوابط، ويدعم النشاط الائتماني.

تقدم هذا البحث تحليلاً شاملاً للأنشطة المصرفية في العراق بخصوص عينة الدراسة (المصارف الخاصة)، حول اتجاه العلاقة السببية بين البنود المالية الملموسة وغير الملموسة، وسنقدم تحليلاً بين تلك البنود، اذ ستكون البنود غير الملموسة (المخاطر - العمر)، واما البنود الملموسة فانه تم استخراجها من ميزانيات المصارف وهي (رأس المال المدفوع - الأرباح المحتجزة - الأصول - الإيداعات - الاحتياطي - صافي الأرباح)، بعد الاعتماد على تقارير الاستقرار المالي ودائرة الاحصاء والصيرفة للبنك المركزي العراقي.

تعد مؤشرات الاداء المصرفي واحدة من اهم معايير التقييم المالي التي تركز عليها المصارف في محاولة منها لتسلط الضوء على ادائها المالي، بغية التعرف على نقاط القوة والضعف لديها ومعالجتها على وفق خطط استراتيجية، تمكنها من تلافى الخلل في الاداء وتحسينه، اعدت هذه الدراسة بغية التعرف على اداء المصارف الخاصة في العراق وخلال المدة (2015-2017)، باستخدام القوام المالية لتلك المصارف، والاعتماد على المؤشرات المالية وكما يلي:

1- **العائد على الموجودات RoA**: يستخدم هذا المقياس لقياس مؤشر صافي الدخل الذي يحصل عليه المصرف من استثمار موارده الى حد كبير على الأرباح التي تتحقق من هذه الموجودات، ويسمى ايضاً بمقياس العائد على الاستثمار لأنه يقيس الربحية لاستثمارات المصرف كافة قصيرة وطويلة الاجل (Ros 115)، 2007.

2- **العائد على حق الملكية ROE**: يقيس هذا المقياس معدل العائد على حق الملكية، اذ ما يحصل عليه المالكون من استثمارهم لأموالهم من نشاطات المصرف، ويبين هذا المؤشر على كفاءة ادارة المصرف، واما ارتفاعه فيدل على المخاطرة العالية الناتجة عن زيادة الرافعة المالية.

3- **العائد على الودائع ROD**: يستخدم هذا المؤشر لقياس معدل العائد على الودائع، ويعطي المؤشر مدى نجاح ادارة المصرف في توليد الأرباح من خلال الودائع التي تحصل عليها.

اعتمد في البحث على تحليل البيانات المالية للمصارف الخاصة في العراق بالاعتماد على موقع سوق العراق للأوراق المالية، اذ تم تحليل البيانات للسنوات 2015-2016-2017، لشحة البيانات وعدم تمكننا من الحصول على البيانات المالية لامتناع المصارف من تزويدنا بها. وقد تم حصولنا على بيانات مالية خاصة بالعمل المصرفي في العراق للمدة (2014-2017) وكما يلي:

- 1- بلغ اجمالي رؤوس الاموال لعموم القطاع المصرفي (12.3) ترليون دينار.
 - 2- بلغ رصيد الودائع للقطاع المصرفي (61.7) ترليون دينار.
 - 3- بلغ رصيد الائتمان النقدي (22.7) ترليون دينار، وبلغ الائتمان التعهدي (32.7) ترليون دينار ليبلغ اجمالي الائتمان النقدي والتعهدي (65) ترليون دينار .
 - 4- بلغ رصيد الائتمان متأخر التسديد (3.2) ترليون، وبلغت الديون الخاصة (1.9) ترليون.
 - 5- بلغ اجمالي استثمارات القطاع المصرفي (10.5) ترليون دينار موزعة ما بين حوالات الخزينة وسندات الدين والاسهم.
 - 6- بلغ اجمالي موجودات القطاع المصرفي (210.5) ترليون دينار.
 - 7- حققت المصارف ارباحاً قدرها (363.7) مليار دينار.
 - 8- بلغ رصيد ارصدة المصارف لدى البنك المركزي (29.4) ترليون دينار. وهناك بعض المؤشرات المهمة الخاصة بالقطاع المصرفي العراقي هي:
أ- نسبة الاحتياطي الالزامي للمصارف التجارية (15%)، و(10%) للمصارف الاسلامية.
ب- نسبة السيول (30%).
ت- نسبة كفاية راس المال (12%).
ث- الحد الادنى لرؤوس اموال المصارف.
- المصارف التجارية 250 مليار دينار.
 - المصارف الاسلامية 250 مليار دينار يدفع خلال ثلاث سنوات.
 - مصارف الفروع الاجنبية 50 مليون دولار امريكي
- إذ استخدمت ادوات التحليل للبيانات المالية ما يسمى Cluster اي العناقيد ولتوضيح تلك البيانات تم استخدام رسم الرادار لتوضيح البيانات المالية عنقودياً لسهولة تفسيرها، وذلك باستخدام اداة K-Means التي تقوم بفرز المجاميع او العناقيد معتمده على معدلات المسافة بين تبويبات الميزانية الخاصة بالمصارف . إذ تم تحليل البيانات كما يلي:

اولاً: بيانات المالية لسنة 2015:

- تم جمع البيانات المالية لسنة 2015 للمصارف الخاصة في العراق من سوق العراق للأوراق المالية اذ بلغت عينة الدراسة لهذه السنة (32) مصرفاً، من خلال تحليل تلك البيانات قد واجه الاقتصاد العراقي في منتصف سنة 2014 أزمات كبيرة تأثر بها القطاع المصرفي وهي:
- 1- هبوط اسعار النفط الى مستويات غير مسبوقة، اذ انخفضت اسعاره الى 70%، عما كانت عليه في نهاية عام 2013، وقد اثر هذا الانخفاض في ايرادات الموازنة العامة، لكون اقتصاد العراق ربيعياً يعتمد بشكل كبير جداً على تصدير النفط .
 - 2- استيلاء داعش على ثلاث محافظات عراقية هي (الموصل – الانبار – صلاح الدين)، والاستيلاء على (121) فرعاً من فروع المصارف منها (84) فرعاً تابعاً للمصارف

الحكومية و(37) فرعاً للمصارف الخاصة، وبلغ اجمالي الموجودات النقدية المسروقة (900) مليار دينار، بضمنها موجودات فرع البنك المركزي العراقي في الموصل.

3- سيطرة فرعان تابعين لوزارة مالية إقليم كردستان على (5) ترليون دينار من ودائع المصارف، بضمنها اموال فروع المصارف الخاصة.

تأثر القطاع المصرفي بتلك الازمات مما انعكست سلباً على سمعة المصارف بين الدول، والتقارير الذي صدر من منظمة الشفافية العالمية بوصف العراق في ذيل قائمة الفساد هذا اعطى انطباعاً واضحاً عن الفساد المستشري بالبلد وتأثيره الكبير في المنظمات المالية وبالذات المصارف .

فيما يلي تحليل المؤشرات الخاصة بالبيانات المالية وكما يلي:

أ- **العائد على الموجودات ROA**: يشير هذا المؤشر الى قدرة وكفاءة المصارف في توليد الارباح من خلال استثمار كل دينار من الموجودات في مجالات استثمارية مختلفة، اذ ان ارتفاعه يدل على كفاءة المصرف وبالعكس في حالة انخفاضه، فعند الرجوع الى البيانات الخاصة ب(32) مصرفاً نلاحظ توجه تلك المصارف على الاصول، نلاحظ هناك فرق كبير ما بين استثمار الاصول وارباحها وهذا يدل على تلك المصارف بالاحتفاظ بالاصول بقدر كبير بسبب المخاطر التي مرت بها المصارف في منتصف عام 2014، وكذلك هناك تأثير واضح من قبل التشريعات التي يطرحها البنك المركزي على تلك المصارف بالضغط عليه بالاحتفاظ بقدر ممكن من الاصول مما ادى الى تقليص عملها، لكي تبقى محافظة على سمعتها .

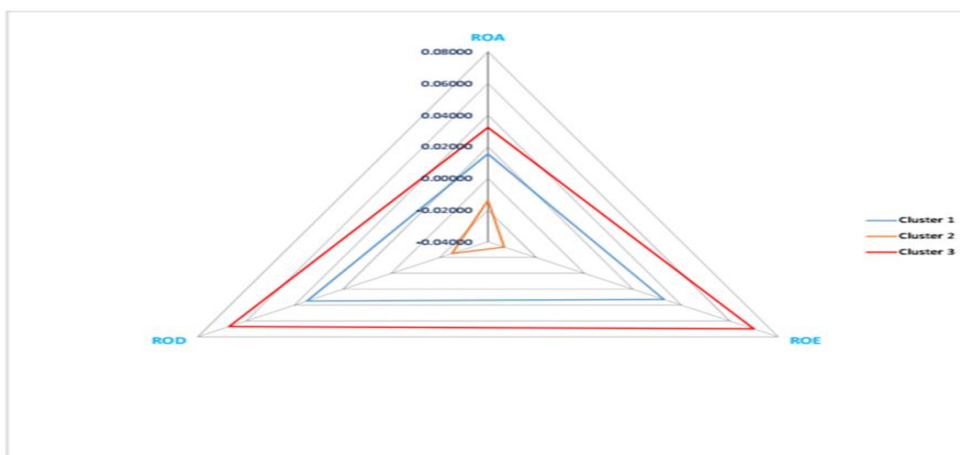
ب- **العائد على حق الملكية ROE**: يستخدم هذا المؤشر الى حجم الارباح المتولدة من خلال استثمار المالكين في المجالات المختلفة، نلاحظ ان معدل العائد الى رأس المال أن تزيد فائدة الاقراض وعلى معدل فائدة الايداع، وعند الاخذ بالاعتبار خسائر الديون الفاشلة وتخصيصات تردي قيمة الديون الممنوحة من المصرف وكلاهما من قيمة الموجودات، ان تحقيق معدل عائد الى رأس المال يتطلب تجاوز فائدة الاقراض لفائدة الايداع، ونلاحظ من خلال البيانات وعندما تضاف المصاريف الادارية يزداد فرق الفوائد المذكورة آنفاً.

كلما تنخفض نسبة العائد الى حقوق الملكية (رأس المال المملوك) سوف يكون تأثيره في سعر فائدة الاقراض، لذلك يصبح حجم السوق بالعلاقة مع عدد المصارف مفسراً لانخفاض مضاعف حقوق الملكية، وذلك لان الادنى من رأس المال النظامي، اي المطلوب لاجازة المصرف، مستقل عن عدد المصارف وربما يزداد لكبح الاندفاع نحو تأسيس المزيد منها، وبذلك يزداد حجم رأس المال المصرفي بما لا يتناسب مع الزيادة الممكنة في حجم الائتمان الذي يتوزع على عدد متزايد من المصارف والنتيجة انخفاض مجموع الموجودات الى راس المال او ما يسمى مضاعف حقوق الملكية.

ومن ثم ينعكس هذا المؤشر على مدى قدرة وكفاءة المصارف في توظيف اموال المالكين في موجودات مربحة في سنة 2015، نلاحظ هناك فرقاً كبيراً قياساً الى حجم الودائع لتلك المصارف.

ت- **العائد على الودائع ROD**: يشير هذا المؤشر الى نصيب كل دينار مستثمر من اموال المودعين من الارباح الصافية المتحققة في المجالات الاستثمارية المختلفة، وهذا المقياس يعكس قدرة وكفاءة المصرف في توظيف اموال المودعين في موجودات مربحة، ومن خلال البيانات المالية الخاصة (32) مصرفاً لسنة 2015. اذ اقترن التنوع في المصارف بارتفاع هوامش الفائدة او على الاقل منها انها لم تنخفض مع زيادة دخل المصارف من انشطتها غير الائتمانية وخاصة تصاعد ارباحها من سوق الصرف منذ عام 2012، نلاحظ من خلال البيانات الدخل في المصارف من غير الفائدة يعادل دخل الائتمان النقدي، وقد تكون هناك مدخولات لمالكي المصارف لا تعكسها الحسابات من الانشطة غير الائتمانية التقليدية والخدمات المصرفية الاخرى ومنها صيرفة التجارة الخارجية، فتح الاعتمادات وما اليها، والضمانات ومنها في قطاع المقاولات وعقود التجهيزات والمتاجرة بالعملات الاجنبية، وادارة محافظ استثمار للزبائن، وادارة إصدارات ديون للحكومات وانشطة اخرى، والعلاقة بين مصادر الدخل من غير الاقراض والاداء الائتماني لم تصل الى نمط موحد فقد تساعد الايرادات من غير صافي فوائد الاقراض، على خفض فائدة الاقراض لان جزءاً من التكاليف التشغيلية تتحمله الانشطة غير الاقراضية، تتحمل جزءاً من خسائر القروض بالمحصلة الاخيرة، ولذا يزداد استعداد المصرف للقبول بالمخاطر الائتمانية، وقد يحصل العكس وخاصة في بيئات خطيرة، اذ عندما تزداد فرص المصارف في الحصول من غير الائتمان النقدي تتمتع عن الاقراض وتطلب اسعار فائدة اعلى. ان الانشطة غير الاقراضية، مثل اعتمادات التجارة الخارجية وخطابات الضمان بأنواعها، تكثفها مخاطر ومنهجياً لا بد من ترجمتها الى ما يكافئها من الموجودات المرجحة بالمخاطر لغرض حساب كفاية راس المال، اذ اصبح من الضروري التنافس المحتمل بين النشاط الاقراضي والخدمات الاخرى وان تضمن الضوابط الحاكمة للعمل المصرفي. ان المصارف العراقية قد ذهبت بعيداً في الاعتماد على النشاط غير الائتماني. ان زيادة اهمية العائد من غير النشاط الاقراضي قد يفهم بانه في سياق مسار عام للتطور وهو ايجابي من جهة اقتصادات النطاق وخفض المخاطر، وهناك دراسات كشفت عن نتائج مغايرة قد تعزا الى ضعف قدرة المصارف على الرصد والسيطرة مما يؤدي الى زيادة احتمال الفشل وذلك عند التوسع نحو أنشطة وقطاعات لا تتوفر للمصرف، خبرة كافية التعامل معها بما في ذلك اخطاء فادحة في تقدير المخاطر، وهذه المسألة ليست بالضبط هي ما يثار حول اداء المصارف العراقية في تنافسها على العمل في سوق الصرف او تقديم خدمات بلا مخاطر بأجور مجزية على حساب الائتمان. ان التنوع في عمل المصارف المتمثل بارتفاع العائد على العمليات غير التقليدية ومحاولة خفض الثقل

الائتماني في العمل المصرفي تجنباً لخسائر فشل المقترضين. نلاحظ ان حجم الودائع اكبر من الارباح بفارق كبير يدل على ان تلك المصارف لا تقوم بتعظيم ربحية كل دينار مستثمر من اموال المودعين بالاستثمار الصحيح مما يعكس علة عدم تحفيز المودعين في ايداع اموالهم لدى المصرف، وهذا يعود الى سمعة المصارف والفساد المالي والاداري الذي يمر به البلد وتأثيره واضح في اداء المصارف .



الشكل (1) مؤشرات البيانات المالية لسنة 2015

ونلاحظ من الشكل (1) ارتفاعاً واضحاً في ROA، قياساً بباقي المؤشرات وهذا يعطي انطباعاً بأن المصارف تتوجه الى الاحتفاظ في الاصول، اذ ترتبط العلاقة بين المصارف عادة على تاريخ تأسيسها اي (العمر) لذلك المصرف وتركيبية موجوداتها، لغرض رسم استراتيجية بالاحتفاظ قدر الامكان بتلك الاصول لغرض مواجهة اي مخاطر قد تتعرض لها المصارف خلال مدة عملها، مما يضعف عملها باستثمار اموال المودعين بشكل صحيح والذي تبين من خلال سنة 2015 بان المساهمين أي المالكيين ليس لديهم رؤية باستثمار اموالهم بشكل صحيح، وذلك بسبب سمعة بعض المصارف والتقارير الخاصة بمنظمة الشفافية العالمية بوصف العراق من الدول اكثر فساداً، كل هذه الأمور تأثرت بها المصارف في هذه السنة . نلاحظ ان هناك تطلع او اتخاذ تدابير للارتفاع بمستوى الكفاءة المصرفية، نحو المستويات القياسية في العالم، تهتم به وتعمل عليه الحكومات والبنوك المركزية في الدول النامية والناهضة، والعراق احوج ما يكون الى دور اوسع واكثر فاعلية للمصارف نظراً للحجم الضئيل لمجموع الائتمان المقدم للقطاع الخاص وبأسعار فائدة حقيقية عالية بالمقارنة مع الدول الاخرى، ونلاحظ تقاعس المصارف الخاصة عن التوسع في الاقراض بعيد الأمد للسكن وانشطة الانتاج السلعي، زراعية وصناعية، على وجه الخصوص خوفاً من المخاطر، لتحشيتها او مبالغة في تقديرها مما يؤدي الى ضياع الكثير من فرص التنمية، إذ نرى انه لا توجد مخاطر جمه من التوسع المالي بل من الفساد والزبائنية والتصرف بموارد المصارف

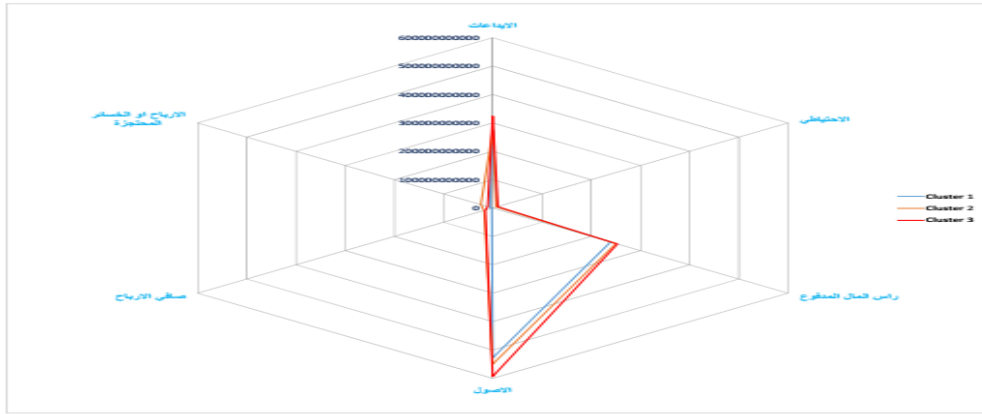
لخدمة تطلعات خلاصتها مراكمة ثروات لأوساط متنفذه، بتعارض مع مقتضيات النمو الاقتصادي والازدهار الشامل، بل حتى على ضد من مقومات نماء ورسانة المنظمات المالية ذاتها. وطالما يبقى التخلف او العجز المؤسسي سيد الموقف تتعطل فاعلية الادوات المالية والنقدية في الحفاظ على الاستقرار وتعميق وتطوير القطاع المالي، ومن ابرز انماط التخلف السلوك السببي، بما فيها ضعف حاكمية القواعد التنظيمية والرقابية على اداء المصارف والتعامل في أنشطة التمويل والائتمان، وتردي معايير الانضباط المهني، عندما تكون ادارة المصرف في قبضة المصالح المشكوك في مشروعيتها، والبطء في اجراءات فرض القانون او فشلها وسواها. والتوسعة في السياسات المالية بدون اي رقابة من قبل البنك المركزي، اعطى انطباعاً واضحاً الى تلك المصارف مما يمر به اقتصاد العراق في تلك السنة، من انخفاض اسعار النفط الى احتلال داعش بعض المحافظات، وكل هذه الازمات توجه الحكومة ايقاف مستحقات المقاولين مما اربك عمل المصارف، والتزام المقاولين اتجاه تلك المصارف من خلال خطابات الضمان التي تمنح الى المقاول. وهذه الاسباب جعلت من المصارف التوسع في الاصول اكثر ما يمكن عليه. اذ قام البنك المركزي بعدة اجراءات لكي يحافظ على السياسة النقدية في تلك السنة هي:

- تخفيض سعر فائدة السياسة النقدية من 6% الى 4% بوصفه سعراً يوحى بإزالة آثار السياسة النقدية المتشددة.
- تخفيض سعر فائدة الائتمان الاولي الى 6% والائتمان الثانوي الى 7%، وفائدة قرض الملجأ الاخير الى 7.5%، لغرض حث المصارف لاستخدام مواردها في السوق المصرفية بشكل كبير.
- تغيير فائدة الاستثمار لدى البنك المركزي لمدة (7) ايام الى 0.5%، ولمدة (14) يوماً الى 1%، بهدف توفير فرصة للمصارف لاستثمار اموالها في مجالات تتميز بالأمان وانعدام المخاطرة، وحثها على التوجه نحو السوق لتحقيق عوائد اكبر .
- حدد البنك المركزي سعر فائدة القروض قصيرة الاجل التي تقدمها المصارف من صندوق الاقراض الصغير العائد لها، والذي خصص له مبلغ واحد ترليون دينار ب(5.5%)، يتقاضى المصرف المانح للقرض نسبة (4%) مقابل (0.7%) للبنك المركزي و(8%) للجهة الضامنة او المؤمنة للقرض وتوجه هذه القروض للأغراض (الصناعية – الزراعية- السياحية – التربوية – الصحية – و الورش المختلفة).
- حدد البنك المركزي نسبة الفائدة الممنوحة على القروض طويلة الاجل الموجهة للأغراض (الصناعية – الزراعية – السكنية) نسبة 2% ولمدة تمتد ما بين (5-10) سنوات.

● الابعاد المالية للمصارف لسنة 2015

نلاحظ من الشكل (2) الذي يوضح ابعاد الميزانية العمومية 32 مصرفاً عينة الدراسة لسنة 2015، والذي استخدمت فيه اداة K-Means وتعرف هذه الاداة بانها

تقوم على الفرز بين المجاميع او العناقيد معتمدة على معدلات المساحة الموجودة في بنود الميزانية العمومية.
من خلال النتائج التي استخلصت من عينة الدراسة في المباحث السابقة لاحظنا ان العاملين اللذين يؤثران بشكل كبير على الهيكل المالي هما غير الملموسة (المخاطر- العمر) وهذا ضمن البيئة العراقية وهي عينة الدراسة، سوف يتم في الشكل التالي توضيح هذين العاملين بشكل اوسع وبيان تأثيرهما في الهيكل المالي على المصارف.



الشكل (2) الابعاد المالية للمصارف لسنة 2015

يمثل رأس المال للمصرف خط الدفاع الاول لدى المصرف، نلاحظ من الشكل (2) اذ عين القانون كفاية رأس المال بنسبة 12 % من الموجودات المرجحة بمخاطر، وعادة ما تكون هذه النسبة لمجموع الموجودات دون الترجيح بالمخاطر الادنى، اذ كلما كانت نسبة الموجودات السائلة أعلى انخفض حجم الموجودات مرجحاً بالمخاطر، وبالتالي ينخفض رأس المال المطلوب، ومع امتداد القروض تزداد المخاطر مع المقدار نفسه من الموجودات وترتفع الحاجة الى رأس المال، وثمة علاقة طردية بين التركيز الائتماني والمخاطر، بثبات اثر العوامل الاخرى، لان التركيز يكون على حساب التنوع الائتماني او الانتشار على مدى التوزيع الطبيعي للجدارة الائتمانية وهو من وسائل السيطرة على المخاطر ضمن مديات الامان. ويتطلب تقدير مستويات المخاطر والعمر، لترجيح الموجودات بها، لغرض العناية بالجدارة الائتمانية للمقترض والضمانات فضلاً عن القطاع وغرض الائتمان، استثماري او تشغيلي او استهلاكي، والمهم في الضمانات قيمتها السوقية نسبة الى حجم الائتمان، وامكانية استخدامها فعلاً عن فشل الجهة المقترضة في الوفاء بالتزاماتها. اذ تعد بنية رأس المال، وخاصة قيمة الاسهم والاحتياطيات الحرة وتخصصات الديون من مجموعته، ذات اهمية في دراسة وتقييم كفاية رأس المال فضلاً من الأخذ بنظر الاعتبار حجم الديون المتعثرة .
وبناء على تلك الاعتبارات وغيرها مما تراها الجهة الرقابية تقدر رتبة المصرف في الكفاية بين الواحد يعني المستوى المرتفع من الكفاية، والرتبة الخامسة تفيد ان

المصرف بحاجة ماسة الى تدبير تمويل اضافي من سوق الاسهم او بالاقتراض طويل الامد عادة لأكثر من خمس سنوات، والرتبة الثالثة تعني ان المصرف يتعرض الى مخاطر لكن احتمال عدم كفاية رأس المال لمواجهةها لازال ضمن الحدود المقبولة، اما الرتبة الرابعة فيوصف بها المصرف دون الوضع الحرج بقليل. وقد ترتفع نسبة المخاطر والخسائر المحتملة للديون وبالمعنى نفسه تتراجع نوعية الموجودات مع النمو المرتفع للحجم الائتماني، اذ من غير المتوقع مع التوسع السريع اعتماد تحليل رصين للائتمان او اجراءات متقنة، وفي هذا السياق قد يرتفع العائد ولكن ترتفع المخاطر ربما بمعدل اعلى، اي ان المقايضة بين المخاطر والعائد بحاجة الى اثبات تجريبي او على الاقل اعادة اختبار هذه الفرضية. تتضمن زيادة رأس المال فوق حدود الكفاية، بالتعريف الحسابي، انخفاض معدل العائد على رأس المال، بثبات اثر العوامل الأخرى، فان الحفاظ على مستويات مرتفعة من السيولة يعني خسارة بالفرق بين كلفة الفرصة البديلة ومعدلات العائد على الموجودات السائلة، والاخيرة تتراوح بين الصفر، مثل حيازة العملة او الودائع الحرة لدى البنك المركزي، ومعدلات فائدة منخفضة على ادوات الدين الحكومي او حوالات البنك المركزي، اي ان الضمانات المبالغ بها لدفع مخاطر عدم التمكن من مواجهة الالتزامات ليست بلا كلفة. والافضل من ذلك الاكتفاء بالقدر الضروري من رأس المال والحد الأدنى من السيولة مع الحرص على نوعية عالية للموجودات لخفض خسائر الديون والاعتماد على سوق ما بين المصارف وعمليات السوق المفتوحة والاقتراض الطارئ من البنك المركزي لسد العجز المؤقت في السيولة، كما تحول من ديون قصيرة الاجل الى الاجل الطويل من شأنه زيادة مخاطر السيولة لكن معدل العائد يرتفع، وهكذا تواجه ادارة الائتمان الاختيار بين السيولة والربحية.

ومن خلال عينة البحث نلاحظ ان كفاية رأس المال متحققة بالمجمل، لكنها تتفاوت كثيراً بحجم رأس المال الذي يفيض في بعضها كثيراً عن تغطية الخسائر المحتملة ويمكن وصفها بالعجز عن الانتفاع من رأس المال في التوسع الائتماني واستقبال المزيد من الودائع، اما المصارف المتأزمة فان مشكلتها الرئيسية تتركز في عدم كفاية رأس المال لتغطية الخسائر او حتى نصفها ما يشير الى ضرورة تركيز الرقابة على صافي الاستحقاق ومتابعته أولاً بأول عندما ينخفض عن المقدار المشروط في احداث الاجازات المصرفية. اما نوعية الموجودات فإن انخفاض تلك النوعية من اهم اسباب الفشل المصرفي، ويمكن اعتماد نسبة الديون المتعثرة الى مجموع الديون للدلالة على نوعية الموجودات، او ان مخصص خسائر الديون الى مجموع الديون مؤشر ذو دلالة ايضا على المخاطر او نوعية الموجودات، ولا يبتعد تقييم نوعية الموجودات عن تحليل الائتمان والنظر في مخاطر محفظة القروض والعمر لتلك المنظمة المالية، اذ تبقى الخسائر المحتملة والديون المتعثرة مقياساً للنوعية، وهناك علاقة بين نوعية الموجودات وكفاية رأس المال مع نفس الحجم من الموجودات لأن مستويات الخطر، وهي اوزان الترجيح، كانت واطئة، وفي هذا المجال قد يلجأ المقيم الى المقارنة

الزمنية، المنظمة المصرفية نفسها، او مع المصارف الاخرى توخيا للموضوعية والنسبية في احكام التقييم. وتصنف الموجودات الى سليمة ومتعثرة، والاولى بمستويين او ثلاثة حسب الضمانات والامد الزمني والقطاع او الجدارة الائتمانية للمقترض، والثانية الى ثلاثة او اكثر باستخدام المعايير ذاتها فضلاً عن على درجة التعثر مثل التأخر في سداد الأقساط والفوائد او انها اصبحت في عدد المشكوك في سدادها بالكامل او الخسارة، ويعد التركيز الائتماني دلالة واضحة على انخفاض نوعية الموجودات. ان مكونات رأس المال من (الايداعات - الاصول - الاحتياطي - الارباح المحتجزة - الارباح - راس المال المدفوع)، الخاص بميزانيات المصارف اذ يمثل من خلال قراءة القوائم ان المخاطر تمثل في الميزانية (الايداعات) و العمر يمثل (الاصول).

ومن خلال ذلك التحليل نلاحظ ان المصارف تتوجه نحو المخاطر بشكل كبير وذلك من خلال الايداعات، وهذا يشكل مخاطرة كبيرة تقوم بها تلك المصارف، ويجب على المصارف رسم استراتيجية لكي تحافظ على حصتها السوقية والمحافظة على قيمتها في السوق المالي. اما الاصول والتي تمثل (العمر) والتي تعد المصارف منذ تاريخ تأسيسها وهي تنظر الى تركيبة موجوداتها اي اصولها، لكي تبقى محافظة على اكبر قدر ممكن من الاموال والتي لم تعرف مصير تلك الاموال في حالة حدوث اي ازمة، والدليل هناك مصرفان هما دار السلام و الوركاء تعرضا الى الانهيار بسبب امتلاكهما قدرأ كبيراً من الاصول، والذي بدوره يغض النظر عن القوانين والتشريعات التي اصبحت ضعيفة، بسبب امتلاك تلك المصارف هذه المبالغ من الاصول. اما الاحتياطات فهي تعد ثابتة لدى كل المصارف لأنها نسبة تفرض من قبل البنك المركزي على المصارف، وكذلك وجود نسبة ضعيفة جدا من الاحتجاز من الأرباح بسبب ضعف الارباح الموجودة في تلك المصارف، أو راس المال ثابت لدى كل المصارف لكونه محددأ من قبل تعليمات البنك المركزي.

من هذا العرض تبين أن هناك ضعفاً من التشريعات والقوانين التي تطبق على المصارف، وتأثير الأزمات التي مرت بهذه السنة على سمعة المصارف مما يجعل هناك خوفاً من قبل المودعين . وكذلك الفساد المالي والاداري لهما تأثير كبير في عمل المصارف. لذا يجب اعادة بناء المصارف التجارية في العراق على نموذج اخر، وتطوير المصارف المتخصصة، وذلك في سياق عملية لترصين القطاع المصرفي، بيد ان عمل المصارف الحكومي يبقى بهذا القدر او ذاك، منفعلاً بسياسة الدولة الاقتصادية والاجتماعية، والتقييم الموضوعي لأدائها يتطلب عزل اثر هذا العامل، مما تقدم الى اهمية النظر في أنشطة الصيرفة الحكومية لسياسة الدولة، اجتذاب الودائع، تقديم ائتمانات وسلف ميسرة لفئات وجهات معينة تنفيذاً لسياسة الدولة، ادارة نقدية الموازنة العامة، ومزاولة نشاط ائتماني اعتيادي يمكن للقطاع المصرفي الخاص الاضطلاع به وان التفكير في اعادة بناء او تطوير المصارف العامة يتطلب اولا الوقوف مليا عند هذه الأنشطة.

ثانياً: البيانات المالية للمصارف لسنة 2016

تم جمع البيانات المالية لسنة 2016 للمصارف الخاصة في العراق من سوق العراق للأوراق المالية اذ بلغت عينة الدراسة لهذه السنة (32) مصرفاً، من خلال تحليل تلك البيانات واجه القطاع المصرفي في بداية هذه السنة قيام كبار المصارف الالمانية (كومرز) بقطع علاقتها بأكثر من (21) مصرفاً عراقياً خاصاً بسبب المخاطر المحتملة التي قد تواجهها هذه المصارف والناجمة عن مخاطر السمعة.

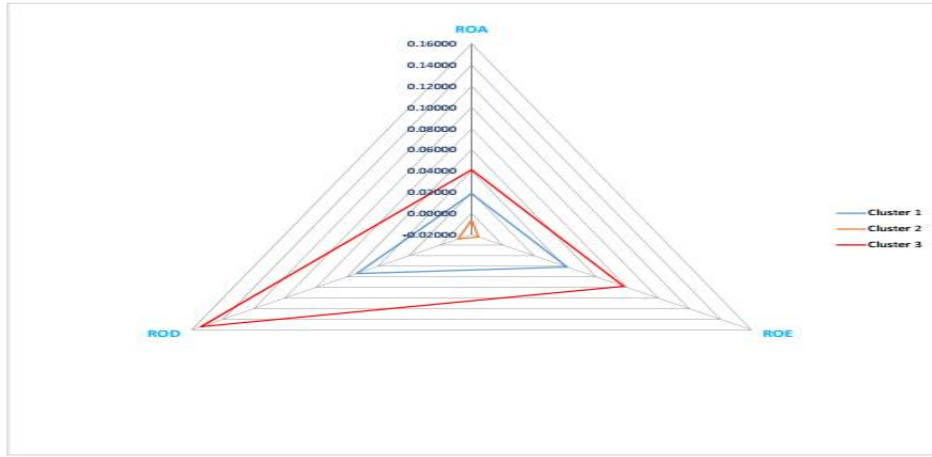
فيما يلي تحليل المؤشرات الخاصة بالبيانات المالية وكما يلي:

ت- العائد على الموجودات ROA: يشير هذا المؤشر الى قدرة وكفاءة المصارف في توليد الأرباح من خلال استثمار كل دينار من الموجودات في مجالات استثمارية مختلفة، اذ ان ارتفاعه يدل على كفاءة المصرف وبالعكس في حالة انخفاضه، فعند الرجوع الى البيانات الخاصة ب(32) مصرفاً نلاحظ توجه تلك المصارف على الاصول، ونلاحظ هناك فرقاً كبيراً ما بين استثمار الاصول وارباحها وهذا يدل على توجه تلك المصارف بالاحتفاظ بالأصول بقدر كبير بسبب المخاطر.

ث - العائد على حق الملكية ROE: يستخدم هذا المؤشر الى حجم الارباح المتولدة من خلال استثمار المالكيين في المجالات المختلفة، نلاحظ ان معدل العائد الى رأس المال يزيد فائدة الاقراض وعلى معدل فائدة الايداع، وعند الاخذ بالاعتبار خسائر الديون الفاشلة وتخصيصات تردي قيمة الديون الممنوحة من المصرف وكلاهما من قيمة الموجودات، ان تحقيق معدل عائد الى راس المال يتطلب تجاوز فائدة الاقراض لفائدة الايداع، ونلاحظ من خلال البيانات وعندما تضاف المصاريف الادارية يزداد فرق الفوائد المذكور آنفاً. كلما تنخفض نسبة العائد الى حقوق الملكية (راس المال المملوك) سوف يكون تأثيره في سعر فائدة الاقراض، لذلك يصبح حجم السوق بالعلاقة مع عدد المصارف مفسراً لانخفاض مضاعف حقوق الملكية، وذلك لان الادنى من راس المال النظامي اي المطلوب لإجازة المصرف، مستقلاً عن عدد المصارف وربما يزداد لكبح الاندفاع نحو تأسيس المزيد منها، وبذلك يزداد حجم راس المال المصرفي بما لا يتناسب مع الزيادة الممكنة في حجم الائتمان الذي يتوزع على عدد متزايد من المصارف والنتيجة انخفاض مجموع الموجودات الى راس المال او ما يسمى مضاعف حقوق الملكية. ومن ثم يعكس هذا المؤشر مدى قدرة وكفاءة المصارف في توظيف اموال المالكيين في موجودات مربحة في سنة 2016، نلاحظ هناك فرق كبير قياساً الى حجم الودائع لتلك المصارف.

ج - العائد على الودائع ROD: يشير هذا المؤشر الى نصيب كل دينار مستثمر من اموال المودعين من الارباح الصافية المتحققة في المجالات الاستثمارية المختلفة، وهذا المقياس يعكس قدرة وكفاءة المصرف في توظيف اموال المودعين في موجودات مربحة، ومن خلال البيانات المالية الخاصة ب(32) مصرفاً لسنة 2015، اذ اقترن التنوع في المصارف بارتفاع هوامش الفائدة او على الاقل منها انها لم تنخفض مع زيادة دخل المصارف من انشطتها غير الائتمانية وخاصة تصاعد ارباحها من سوق

الصرف منذ عام 2012، نلاحظ من خلال البيانات الدخل في المصارف من غير الفائدة يعادل دخل الائتمان النقدي، وقد تكون هناك مدخولات لمالكي المصارف لا تعكسها الحسابات من الأنشطة غير الائتمانية التقليدية والخدمات المصرفية الأخرى ومنها صيرفة التجارة الخارجية، فتح الاعتمادات وما إليها، والضمانات ومنها في قطاع المقاولات وعقود التجهيزات والمتاجرة بالعملة الأجنبية، وإدارة محافظ استثمار للزبائن، وإدارة إصدارات ديون للحكومات وأنشطة أخرى، والعلاقة بين مصادر الدخل من غير الإقراض والاداء الائتماني لم تصل الى نمط موحد فقد تساعد الإيرادات من غير صافي فوائد الإقراض، على خفض فائدة الإقراض لان جزءا من التكاليف التشغيلية تتحملة الأنشطة غير الإقراضية، تتحمل جزءا من خسائر القروض بالمحصلة الأخيرة، ولذا يزداد استعداد المصرف للقبول بالمخاطر الائتمانية، وقد يحصل العكس وخاصة في بيئات خطرة، اذ عندما تزداد فرص المصارف في الحصول من غير الائتمان النقدي تتمتع عن الإقراض وتطلب اسعار فائدة اعلى. إن الأنشطة غير الإقراضية، مثل اعتمادات التجارة الخارجية وخطابات الضمان بأنواعها، تكتنفها مخاطر ومنهجياً لا بد من ترجمتها الى ما يكافئها من الموجودات المرجحة بالمخاطر لغرض حساب كفاية راس المال، اذ اصبح من الضروري التنافس المحتمل بين النشاط الإقراضي والخدمات الأخرى وان تضمن الضوابط الحاكمة للعمل المصرفي. ان مصارف العراقية قد ذهبت بعيداً في الاعتماد على النشاط غير الائتماني. ان زيادة اهمية العائد من غير النشاط الإقراضي قد يفهم بانه في سياق مسار عام للتطور وهو ايجابي من جهة اقتصادات النطاق وخفض المخاطر، وهناك دراسات كشفت عن نتائج مغايرة قد تعزا الى ضعف قدرة المصارف على الرصد والسيطرة مما يؤدي الى زيادة احتمال الفشل وذلك عند التوسع نحو أنشطة وقطاعات لا تتوفر للمصرف، خبرة كافية التعامل معها بما في ذلك اخطاء فادحة في تقدير المخاطر، وهذه المسألة ليست بالضبط هي ما يثار حول اداء المصارف العراقية في تنافسها على العمل في سوق الصرف او تقديم خدمات بلا مخاطر بأجور مجزية على حساب الائتمان ان التنوع في عمل المصارف المتمثل بارتفاع العائد على العمليات غير التقليدية ومحاولة خفض الثقل الائتماني في العمل المصرفي تجنباً لخسائر فشل المقترضين. نلاحظ ان حجم الودائع اكبر من الارباح بفارق كبير يدل على ان تلك المصارف لا تقوم بتعظيم ربحية، كل دينار مستثمر من اموال المودعين بالاستثمار الصحيح مما يعكس علة عدم تحفيز المودعين في ايداع اموالهم لدى المصرف، وهذا يعود الى سمعة المصارف والفساد المالي والإداري الذي يمر به البلد وتأثيره واضح في اداء المصارف.



الشكل (3) مؤشرات البيانات المالية لسنة 2016

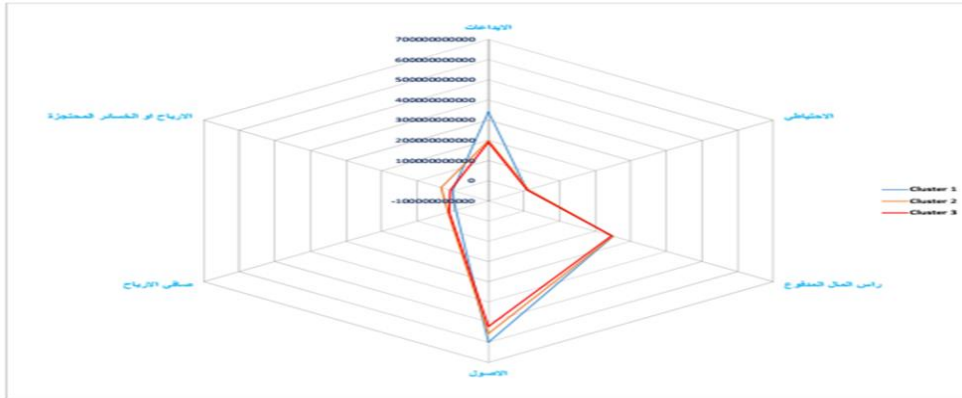
نلاحظ من الشكل (3) أن ارتفاعاً واضحاً في ROA، قياساً بباقي المؤشرات وهذا يعطي انطباعاً بان المصارف تتوجه الى الاحتفاظ في الاصول، اذ ترتبط العلاقة بين المصارف عادة على تاريخ تأسيسها اي (العمر) لذلك المصرف وتركيبه موجوداتها، لغرض رسم استراتيجية بالاحتفاظ قدر الامكان بتلك الاصول لغرض مواجهة اي مخاطر قد تتعرض لها المصارف خلال مدة عملها، مما يضعف عملها باستثمار اموال المودعين بشكل صحيح والذي تبين من خلال سنة 2016 بان المساهمين اي المالكين ليس لديهم رؤية باستثمار اموالهم بشكل صحيح، وذلك بسبب سمعة بعض المصارف وتقارير الخاصة بمنظمة الشفافية العالمية بوصف العراق من الدول الأكثر فساداً، كل هذه الامور تأثرت بها المصارف في هذه السنة. نلاحظ ان هناك تطلعاً او اتخاذ تدابير للارتفاع بمستوى الكفاءة المصرفية، نحو المستويات القياسية في العالم، تهتم به وتعمل عليه الحكومات والبنوك المركزية في الدول النامية والناهضة، والعراق احوج ما يكون الى دور اوسع واكثر فاعلية للمصارف نظراً للحجم الضئيل لمجموع الائتمان المقدم للقطاع الخاص وبأسعار فائدة حقيقية عالية بالمقارنة مع الدول الاخرى، ونلاحظ تقاعس المصارف الخاصة عن التوسع في الاقراض بعيد الأمد للسكن وانشطة الانتاج والسلعي، زراعية وصناعية، على وجه الخصوص خوفاً من المخاطر، لتحاسيها او مبالغة في تقديرها مما يؤدي الى ضياع الكثير من فرص التنمية، إذ نرى انه لا توجد مخاطر جمه من التوسع المالي بل من الفساد والزبائنية والتصرف بموارد المصارف لخدمة تطلعات خلاصتها تراكم ثروات لأوساط متنفذه، بتعارض مع مقتضيات النمو الاقتصادي والازدهار الشامل، بل حتى على ضد من مقومات نماء ورسانة المنظمات المالية ذاتها . وطالما يبقى التخلف او العجز المؤسسي سيد الموقف تتعطل فاعلية الادوات المالية والنقدية في الحفاظ على الاستقرار وتعميق وتطوير القطاع المالي،

ومن ابرز انماط التخلف السلوك السببي، بما فيها ضعف حاكمية القواعد التنظيمية والرقابية على اداء المصارف والتعامل في أنشطة التمويل والائتمان، وتردي معايير الانضباط المهني، عندما تكون ادارة المصرف في قبضة المصالح المشكوك في مشروعيتها، والبطء في اجراءات فرض القانون او فشلها وسواها. والتوسعة في السياسات المالية بدون اي رقابة من قبل البنك المركزي، اعطى انطباعاً واضحاً الى تلك المصارف مما يمر به اقتصاد العراق في تلك السنة، قيام البنك الالمانى بغلق حسابات (21) مصرفاً بسبب مخاطر السمعة، وكل هذه الازمات توجه الحكومة بايقاف مستحقات المقاولين مما اربك عمل المصارف، والتزام المقاولين اتجاه تلك المصارف من خلال خطابات الضمان التي منحت الى المقاول .

• الابعاد المالية للمصارف لسنة 2016

نلاحظ من الشكل (3-48) الذي توضح فيه ابعاد الميزانية العمومية للمصارف عينة الدراسة لسنة 2016 والبالغ (32) مصرفاً، والذي استخدمت فيه اداة K-Means وتعرف هذه الاداة بانها تقوم على الفرز بين المجاميع او العناقيد معتمدة على معدلات المساحة الموجودة في بنود الميزانية العمومية.

من خلال النتائج التي استخلصت من عينة الدراسة في المباحث السابقة لاحظنا ان العاملين اللذين يؤثران بشكل كبير في الهيكل المالي هما (المخاطر- العمر) وهذا ضمن البيئة العراقية وهي عينة الدراسة، سوف يتم في الشكل التالي توضيح هذين العاملين بشكل اوسع وبيان تأثيرهما في الهيكل المالي على المصارف .



الشكل (4) الابعاد المالية للمصارف لسنة 2016

يمثل رأس المال للمصرف خط الدفاع الاول لدى المصرف، نلاحظ من الشكل (4) أن عين القانون كفاية رأس المال بنسبة 12% من الموجودات المرجحة بالمخاطر، وعادة ما تكون هذه النسبة لمجموع الموجودات دون الترويج بمخاطر ادنى، إذ كلما كانت نسبة الموجودات السائلة أعلى انخفض حجم الموجودات مرجحاً بالمخاطر، وبالتالي ينخفض رأس المال المطلوب، ومع امتداد القروض تزداد المخاطر مع المقدار

نفسه من الموجودات وترتفع الحاجة الى راس المال، وثمة علاقة طردية بين التركيز الائتماني والمخاطر، بثبات اثر العوامل الاخرى، لان التركيز يكون على حساب التنويع الائتماني او الانتشار على مدى التوزيع الطبيعي للجدارة الائتمانية وهو من وسائل السيطرة على المخاطر ضمن مديات الامان . ويتطلب تقدير مستويات المخاطر والعمر، لترجيح الموجودات بها، لغرض العناية بالجدارة الائتمانية للمقترض والضمانات فضلاً عن القطاع وغرض الائتمان، استثماري او تشغيلي او استهلاكي، والمهم في الضمانات قيمتها السوقية نسبة الى حجم الائتمان، وامكانية استخدامها فعلاً عن فشل الجهة المقترضة في الوفاء بالتزاماتها . اذ تعد بنية رأس المال، وخاصة قيمة الاسهم والاحتياطيات الحرة وتخصصات الديون من مجموعته، ذات اهمية في دراسة وتقييم كفاية راس المال فضلاً عن اخذ بنظر الاعتبار حجم الديون المتعثرة . وبناء على تلك الاعتبارات وغيرها مما تراها الجهة الرقابية تقدر رتبة المصرف في الكفاية بين الواحد يعني المستوى المرتفع من الكفاية، والرتبة الخامسة تفيد ان المصرف بحاجة ماسة الى تدبير تمويل اضافي من سوق الاسهم او بالاقتراض طويل الامد عادة لأكثر من خمس سنوات، والرتبة الثالثة تعني ان المصرف يتعرض الى مخاطر لكن احتمال عدم كفاية راس المال لمواجهتها لازال ضمن حدوده المقبولة، اما الرتبة الرابعة فيوصف بها المصرف دون الوضع الحرج بقليل. وقد ترتفع نسبة المخاطر والخسائر المحتملة للديون وبالمعنى نفسه تتراجع نوعية الموجودات مع النمو المرتفع للحجم الائتماني، اذ من غير المتوقع مع التوسع السريع اعتماد تحليل رصين للائتمان او اجراءات متقنة، وفي هذا السياق قد يرتفع العائد ولكن ترتفع المخاطر ربما بمعدل اعلى، اي ان المقايضة بين المخاطر والعائد بحاجة الى اثبات تجريبي او على الاقل اعادة اختبار هذه الفرضية . تتضمن زيادة راس المال فوق حدود الكفاية، بالتعريف الحسابي، انخفاض معدل العائد على راس المال، بثبات اثر العوامل الأخرى، فان الحفاظ على مستويات مرتفعة من السيولة يعني خسارة بالفرق بين كلفة الفرصة البديلة ومعدلات العائد على الموجودات السائلة، والاخيرة تتراوح بين الصفر، مثل حيازة العملة او الودائع الحرة لدى البنك المركزي، ومعدلات فائدة منخفضة على ادوات الدين الحكومي او حوالات البنك المركزي، اي ان الضمانات المبالغ بها لدفع مخاطر عدم التمكن من مواجهة الالتزامات ليست بلا كلفة. والافضل من ذلك الاكتفاء بالقدر الضروري من راس المال والحد الأدنى من السيولة مع الحرص على نوعية عالية للموجودات لخفض خسائر الديون والاعتماد على سوق ما بين المصارف وعمليات السوق المفتوحة والاقتراض الطارئ من البنك المركزي لسد العجز المؤقت في السيولة، كما تحول من ديون قصيرة الاجل الى الاجل الطويل من شأنه زيادة مخاطر السيولة لكن معدل العائد يرتفع، وهكذا تواجه ادارة الائتمان الاختيار بين السيولة والربحية.

ومن خلال عينة البحث نلاحظ ان كفاية راس المال متحققة بالمجمل، لكنها تتفاوت كثيراً بحجم راس المال الذي يفيض في بعضها كثيراً عن تغطية الخسائر المحتملة

ويمكن وصفها بالعجز عن الانتفاع من راس المال في التوسع الائتماني واستقبال المزيد من الودائع، اما المصارف المتأزمة فان مشكلتها الرئيسية تتركز في عدم كفاية راس المال لتغطية الخسائر او حتى نصفها ما يشير الى ضرورة تركيز الرقابة على صافي الاستحقاق ومتابعته أولاً بأول عندما ينخفض عن المقدار المشروط في احداث الاجازات المصرفية. اما نوعية الموجودات فإن انخفاض تلك النوعية من اهم اسباب الفشل المصرفي، ويمكن اعتماد نسبة الديون المتعثرة الى مجموع الديون للدلالة على نوعية الموجودات، او ان مخصص خسائر الديون الى مجموع الديون مؤشر ذو دلالة ايضا على المخاطر او نوعية الموجودات، ولا يبتعد تقييم نوعية الموجودات عن تحليل الائتمان والنظر في مخاطر محفظة القروض والعمر لتلك المنظمة المالية، اذ تبقى الخسائر المحتملة والديون المتعثرة مقياساً للنوعية، وهناك علاقة بين نوعية الموجودات وكفاية راس المال مع نفس الحجم من الموجودات لأن مستويات الخطر، وهي اوزان الترجيح، كانت واطنة، وفي هذا المجال قد يلجأ المقيم الى المقارنة الزمنية، للمنظمة المصرفية نفسها، او مع المصارف الاخرى توخياً للموضوعية والنسبية في احكام التقييم. وتصنف الموجودات الى سليمة ومتعثرة، والاولى بمستويين او ثلاثة حسب الضمانات والامد الزمني والقطاع او الجدارة الائتمانية للمقترض، والثانية الى ثلاثة او اكثر باستخدام المعايير ذاتها فضلاً عن درجة التعثر مثل التأخر في سداد الأقساط والفوائد او انها اصبحت في عدد المشكوك في سدادها بالكامل او الخسارة، ويعد التركيز الائتماني دلالة واضحة على انخفاض نوعية الموجودات. ان مكونات راس المال من (الايذاعات - الاصول - الاحتياطي - الارباح المحتجزة - الارباح - راس المال المدفوع)، الخاص بميزانيات المصارف اذ يمثل من خلال قراءة القوائم ان المخاطر تمثل في الميزانية (الايذاعات) و العمر يمثل (الاصول). ومن خلال ذلك التحليل نلاحظ ان المصارف تتوجه نحو المخاطر بشكل كبير وذلك من خلال الايذاعات، وهذا يشكل مخاطرة كبيرة تقوم بها تلك المصارف، ويجب على المصارف رسم استراتيجية لكي تحافظ على حصتها السوقية والمحافظة على قيمتها في السوق المالي. اما الاصول والتي تمثل (العمر) والتي تعد المصارف منذ تاريخ تأسيسها وهي تنتظر الى تركيبة موجوداتها اي اصولها، لكي تبقى محافظة على اكبر قدر ممكن من الاموال والتي لم تعرف مصير تلك الاموال في حالة حدوث اي ازمة، والارباح، والدليل هناك مصرفان هما دار السلام والوركاء تعرضا الى الانهيار بسبب امتلاكهما قدرأ كبيراً من الاصول، والذي بدوره يغض النظر عن القوانين والتشريعات التي اصبحت ضعيفة، بسبب امتلاك تلك المصارف على هذه المبالغ من الاصول. اما الاحتياطات فهي تعد ثابتة لدى كل المصارف لأنها نسبة تفرض من قبل البنك المركزي على المصارف، وكذلك وجود نسبة ضعيفة جدا من الاحتجاز من الارباح بسبب ضعف الارباح الموجودة في تلك المصارف، أو راس المال ثابت لدى كل المصارف لكونه محددأ من قبل تعليمات البنك المركزي. من العرض السابق تبين ان

هناك ضعفاً من التشريعات والقوانين التي تطبق على المصارف، وتأثير الازمات التي مرت بهذه السنة على سمعة المصارف مما يجعل هناك خوفاً من قبل المودعين. وكذلك الفساد المالي والاداري لهما تأثير كبير في عمل المصارف. لذا يجب اعادة بناء المصارف التجارية في العراق على نموذج اخر، وتطوير المصارف المتخصصة، وذلك في سياق عملية لترصين القطاع المصرفي، بيد ان عمل المصارف الحكومي يبقى بهذا القدر او ذلك، منفعلاً بسياسة الدولة الاقتصادية والاجتماعية، والتقييم الموضوعي لأدائها يتطلب عزل اثر هذا العامل، مما تقدم الى اهمية النظر في أنشطة الصيرفة الحكومية لسياسة الدولة، اجتذاب الودائع، تقديم ائتمانات وسلف ميسرة لفئات وجهات معينة تنفيذاً لسياسة الدولة، ادارة نقدية الموازنة العامة، ومزاولة نشاط ائتماني اعتيادي يمكن للقطاع المصرفي الخاص الاضطلاع به وان التفكير في اعادة بناء او تطوير المصارف العامة يتطلب اولا الوقوف ملياً عند هذه الأنشطة.

ثالثاً: البيانات المالية للمصارف 2017

تم جمع البيانات المالية لسنة 2017 للمصارف الخاصة في العراق من سوق العراق للأوراق المالية اذ بلغت عينة الدراسة لهذه السنة (23) مصرفاً، وقد اتخذ البنك المركزي عدة اجراءات في بداية هذه السنة وكما يلي:

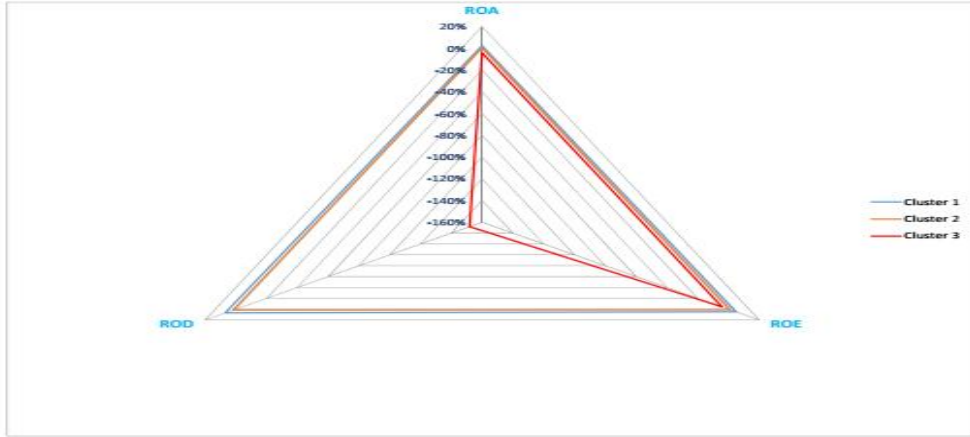
- 1- رفع السقف الأعلى للائتمان الى ثمانية اضعاف رأس مال المصرف واحتياطياته.
 - 2- رفع نسبة التركيزات الائتمانية الى اربعة اضعاف رأس مال المصرف واحتياطياته.
 - 3- السماح للمصارف منح القروض المجمععة بعد تأسيس شركة (صندوق) الاقراض المصرفي المشترك.
 - 4- انشاء شركة الكفالات لضمان القروض لغاية 250000 دولار او ما يعادلها.
 - 5- زيادة انواع الضمانات المقبولة لقاء الائتمان الى (20) نوعاً.
 - 6- انشاء مكتب المعلومات الائتمانية.
 - 7- انشاء صندوقين للإقراض الصغير وخصص البنك له واحد ترليون دينار للأول، وخصص مبلغ خمسة ترليون دينار، للمشروعات الصناعية والزراعية والسكنية.
 - 8- تطبيق لائحة الارشادية لتصنيف الائتمان المصرفي ووضع مخصصات لمواجهة الائتمان المشكوك في تحصيلها.
 - 9- تطوير الهيكل التنظيمي للمصارف بإنشاء اقسام (مراقب الامتثال - ادارة المخاطر- مكافحة غسيل الاموال - ادارة الحوكمة).
 - 10- تحديد المواصفات والشروط لشاغلي الوظائف القيادية في المصارف واجراء اختبارات لهم قبل تعيينهم.
 - 11- تطبيق اجراءات في احتساب السيولة المصرفية وهي نسبة تغطية السيولة (LCR)، ونسبة التمويل المستقر (NSFR)، وهي مما ورد في اتفاقية بازل 3 الصادرة عام 2013.
- فيما يلي تحليل المؤشرات الخاصة ببيانات المالية وكما يلي:

ج - العائد على الموجودات ROA: يشير هذا المؤشر الى قدرة وكفاءة المصارف في توليد الارباح من خلال استثمار كل دينار من الموجودات في مجالات استثمارية مختلفة، اذ ان ارتفاعه يدل على كفاءة المصرف وبالعكس في حالة انخفاضه، فعند الرجوع الى البيانات الخاصة ب(23) مصرفاً نلاحظ توجه تلك المصارف على الاصول إذ بلغت اصولها حوالي (12.1) ترليون دينار، نلاحظ هناك فرقاً كبيراً ما بين استثمار الاصول وارباحها وهذا يدل على أن تلك المصارف تواجه ضغوطاً كبيرة بسبب تشدد التشريعات التي طرحها البنك المركزي على المصارف.

ح - العائد على حق الملكية ROE: يستخدم هذا المؤشر الى حجم الارباح المتولدة من خلال استثمار المالكين في المجالات المختلفة، نلاحظ ان معدل العائد الى راس المال ان تزيد فائدة الاقراض وعلى معدل فائدة الايداع، وعند الاخذ بالاعتبار خسائر الديون الفاشلة وتخصيصات تردي قيمة الديون الممنوحة من المصرف وكلاهما من قيمة الموجودات، ان تحقيق معدل عائد الى راس المال يتطلب تجاوز فائدة الاقراض لفائدة الايداع، ونلاحظ من خلال البيانات وعندما تضاف المصاريف الادارية يزداد فرق الفوائد المذكور انفاً. كلما تنخفض نسبة العائد الى حقوق الملكية (راس المال المملوك) سوف يكون تأثير في سعر فائدة الاقراض، لذلك يصبح حجم السوق بالعلاقة مع عدد المصارف مفسراً لانخفاض مضاعف حقوق الملكية، وذلك لان الادنى من راس المال النظامي، اي المطلوب لإجازة المصرف، مستقل عن عدد المصارف وربما يزداد لكبح الاندفاع نحو تأسيس المزيد منها، وبذلك يزداد حجم راس المال المصرفي بما لا يتناسب مع الزيادة الممكنة في حجم الائتمان الذي يتوزع على عدد متزايد من المصارف والنتيجة انخفاض مجموع الموجودات الى راس المال او ما يسمى مضاعف حقوق الملكية. ومن ثم يعكس هذا المؤشر مدى قدرة وكفاءة المصارف في توظيف اموال المالكين في موجودات مربحة سنة 2017، نلاحظ هناك فرق كبير قياساً الى حجم الودائع لتلك المصارف .

خ - العائد على الودائع ROD: يشير هذا المؤشر الى نصيب كل دينار مستثمر من اموال المودعين من الارباح الصافية المتحققة في المجالات الاستثمارية المختلفة، وهذا المقياس يعكس قدرة وكفاءة المصرف في توظيف اموال المودعين في موجودات مربحة، ومن خلال البيانات المالية الخاصة ب(23) مصرفاً لسنة 2017، اقترن التنوع في المصارف بارتفاع هوامش الفائدة او على الاقل منها انها لم تنخفض مع زيادة دخل المصارف من انشطتها غير الائتمانية وخاصة تصاعد ارباحها من سوق الصرف منذ عام 2012، نلاحظ من خلال البيانات الدخل في المصارف من غير الفائدة يعادل دخل الائتمان النقدي، وقد تكون هناك مدخولات لمالكي المصارف لا تعكسها الحسابات من الانشطة غير الائتمانية التقليدية والخدمات المصرفية الاخرى ومنها صيرفة التجارة الخارجية، فتح الاعتمادات وما اليها، والضمانات ومنها في قطاع المقاولات و عقود التجهيزات والمتاجرة بالعملات الاجنبية، وادارة محافظ

استثمار للزبائن، وإدارة إصدارات ديون للحكومات وأنشطة أخرى، والعلاقة بين مصادر الدخل من غير الإقراض والاداء الائتماني لم تصل الى نمط موحد فقد تساعد الايرادات من غير صافي فوائد الإقراض، على خفض فائدة الإقراض لان جزءا من التكاليف التشغيلية تتحملة الأنشطة غير الإقراضية، تتحمل جزءا من خسائر القروض بالمحصلة الاخيرة، ولذا يزداد استعداد المصرف للقبول بالمخاطر الائتمانية، وقد يحصل العكس وخاصة في بيئات خطيرة، اذ عندما تزداد فرص المصارف في الحصول من غير الائتمان النقدي تتمتع عن الإقراض وتطلب اسعار فائدة اعلى. ان الأنشطة غير الإقراضية، مثل اعتمادات التجارة الخارجية وخطابات الضمان بأنواعها، تكتنفها مخاطر ومنهجياً لا بد من ترجمتها الى ما يكافئها من الموجودات المرجحة بالمخاطر لغرض حساب كفاية راس المال، اذ اصبح من الضروري التنافس المحتمل بين النشاط الإقراضي والخدمات الأخرى وان تضمن الضوابط الحاكمة للعمل المصرفي. ان المصارف العراقية قد ذهبت بعيداً في الاعتماد على النشاط غير الائتماني. ان زيادة اهمية العائد من غير النشاط الإقراضي قد يفهم بانه في سياق مسار عام للتطور وهو ايجابي من جهة اقتصادات النطاق وخفض المخاطر، وهناك دراسات كشفت عن نتائج مغايرة قد تعزي الى ضعف قدرة المصارف على الرصد والسيطرة مما يؤدي الى زيادة احتمال الفشل وذلك عند التوسع نحو أنشطة وقطاعات لا تتوفر للمصرف، خبرة كافية التعامل معها بما في ذلك اخطاء فادحة في تقدير المخاطر، وهذه المسألة ليست بالضبط هي ما يثار حول اداء المصارف العراقية في تنافسها على العمل في سوق الصرف او تقديم خدمات بلا مخاطر باجور مجزية على حساب الائتمان. ان التنوع في عمل المصارف المتمثل بارتفاع العائد على العمليات غير التقليدية ومحاولة خفض الثقل الائتماني في العمل المصرفي تجنباً لخسائر فشل المقترضين. نلاحظ ان مبلغ الودائع، نلاحظ ان حجم الودائع اكبر من الارباح بفارق كبير يدل على ان تلك المصارف لا تقوم بتعظيم ربحية كل دينار مستثمر من اموال المودعين بالاستثمار الصحيح مما يعكس علة عدم تحفيز المودعين في ايداع اموالهم لدى المصرف، وهذا يعود الى سمعة المصارف والفساد المالي والاداري الذي يمر به البلد وتأثيره واضح في اداء المصارف.



الشكل (5) مؤشرات البيانات المالية لسنة 2017

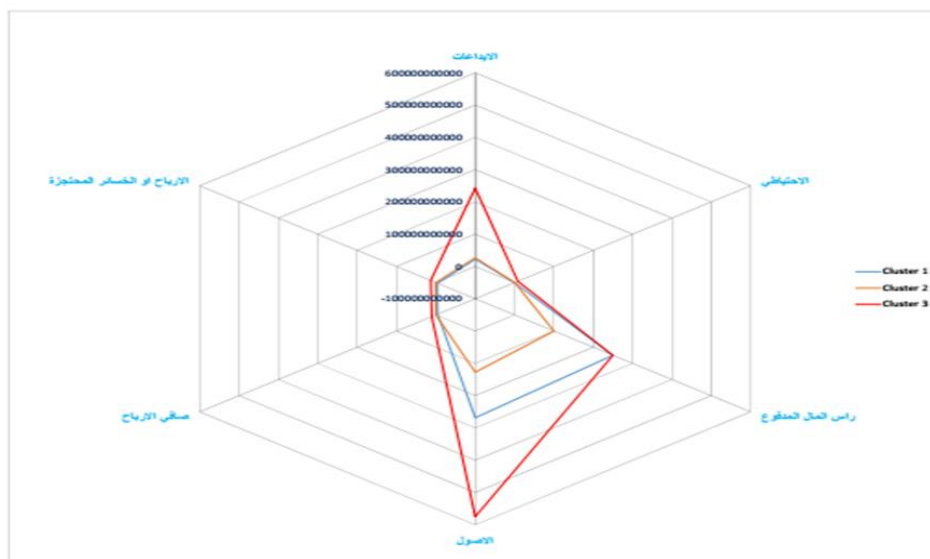
ونلاحظ من الشكل (5) ارتفاعاً واضحاً في ROA، قياساً بباقي المؤشرات وهذا يعطي انطباع بان المصارف تتوجه الى الاحتفاظ في الاصول، اذ ترتبط العلاقة بين المصارف عادة بتاريخ تأسيسها اي (العمر) لذلك المصرف وتركيبه موجوداتها، لغرض رسم استراتيجية بالاحتفاظ قدر الامكان بتلك الاصول لغرض مواجهة اي مخاطر قد تتعرض لها المصارف خلال مدة عملها، مما يضعف عملها باستثمار اموال المودعين بشكل صحيح والذي تبين من خلال سنة 2017 بان المساهمين اي المالكين ليس لديهم رؤية باستثمار اموالهم بشكل صحيح، ونلاحظ من خلال الشكل ان هناك ضغطاً كبيراً على المصارف بسبب وجود قيود من تشريعات يصدرها البنك المركزي خلال هذه السنة، وهناك تطلعاً او اتخاذ تدابير للارتفاع بمستوى الكفاءة المصرفية، نحو المستويات القياسية في العالم، تهتم به وتعمل عليه الحكومات والبنوك المركزية في الدول النامية والناهضة، والعراق احوج ما يكون الى دور اوسع واكثر فاعلية للمصارف نظراً للحجم الضئيل لمجموع الائتمان المقدم للقطاع الخاص وبأسعار فائدة حقيقية عالية بالمقارنة مع الدول الاخرى، ونلاحظ تقاعس المصارف الخاصة عن التوسع في الاقراض بعيد الأمد للسكن وانشطة الانتاج السلعي، زراعية وصناعية، على وجه الخصوص خوفاً من المخاطر، لتحشيتها او مبالغة في تقديرها مما يؤدي الى ضياع الكثير من فرص التنمية، إذ نرى انه لا توجد مخاطر جمه من التوسع المالي بل من الفساد والزبائنية والتصرف بموارد المصارف لخدمة تطلعات خلاصتها مراكمة ثروات لأوساط متنفذه، بتعارض مع مقتضيات النمو الاقتصادي والازدهار الشامل، بل حتى على ضد من مقومات نماء ورسانة المنظمات المالية ذاتها. وطالما يبقى التخلف او العجز المؤسسي سيد الموقف تتعطل فاعلية الادوات المالية والنقدية في الحفاظ على الاستقرار وتعميق وتطوير القطاع المالي، ومن ابرز انماط التخلف السلوك السببي، بما فيها ضعف حاكمية القواعد التنظيمية والرقابية على اداء المصارف والتعامل في

انشطة التمويل والائتمان، وتردي معايير الانضباط المهني، عندما تكون ادارة المصرف في قبضة المصالح المشكوك في مشروعيتها، والبطء في اجراءات فرض القانون او فشلها وسواها. وذلك بسبب سمعة بعض المصارف والتقارير الخاصة بمنظمة الشفافية العالمية بوصف العراق من الدول الأكثر فساداً، كل هذه الامور تأثرت بها المصارف في هذه السنة.

• الابعاد المالية للمصارف لسنة 2017

نلاحظ من الشكل (6) الذي يوضح ابعاد الميزانية العمومية للمصارف عينة الدراسة لسنة 2017 البالغة (23) مصرفاً، والذي استخدمت فيه اداة K-Means وتعرف هذه الاداة بانها تقوم على الفرز بين المجاميع او العناقيد معتمدة على معدلات المساحة الموجودة في بنود الميزانية العمومية.

من خلال النتائج التي استخلصت من عينة الدراسة في المباحث السابقة لاحظنا ان العاملين اللذين يؤثران بشكل كبير في الهيكل المالي هما (المخاطر- العمر) وهذا ضمن البيئة العراقية وهي عينة الدراسة، سوف يتم في الشكل التالي توضيح هذين العاملين بشكل اوسع وبيان تأثيرهما في الهيكل المالي على المصارف.



الشكل (6) الابعاد المالية للمصارف لسنة 2017

يمثل راس المال لمصرف خط الدفاع الاول لدى المصرف، نلاحظ من الشكل (6) اذ عين القانون كفاية راس المال بنسبة 12% من الموجودات المرجحة بالمخاطر، وعادة ما تكون هذه النسبة لمجموع الموجودات دون الترجيح بمخاطر ادنى، اذ كلما كانت نسبة الموجودات السائلة أعلى انخفض حجم الموجودات مرجحاً بالمخاطر، وبالتالي ينخفض راس المال المطلوب، ومع امتداد القروض تزداد المخاطر مع المقدار نفسه من الموجودات وترتفع الحاجة الى راس المال، وثمة علاقة طردية بين التركيز

الائتماني والمخاطر، بثبات اثر العوامل الاخرى، لان التركيز يكون على حساب التنوع الائتماني او الانتشار على مدى التوزيع الطبيعي للجدارة الائتمانية وهو من وسائل السيطرة على المخاطر ضمن مديات الامان. ويتطلب تقدير مستويات المخاطر والعمر، لترجيح الموجودات بها، لغرض العناية بالجدارة الائتمانية للمقترض والضمانات اضافة على القطاع وغرض الائتمان، استثماري او تشغيلي او استهلاكي، والمهم في الضمانات قيمتها السوقية نسبة الى حجم الائتمان، وامكانية استخدامها فعلاً عن فشل الجهة المقترضة في الوفاء بالتزاماتها. اذ تعد بنية راس المال، وخاصة قيمة الاسهم والاحتياطيات الحرة وتخصصات الديون من مجموعته، ذات اهمية في دراسة وتقييم كفاية راس المال فضلاً عن الأخذ بنظر الاعتبار حجم الديون المتعثرة.

وبناء على تلك الاعتبارات وغيرها مما تراها الجهة الرقابية تقدر رتبة المصرف في الكفاية بين الواحد يعني المستوى المرتفع من الكفاية، والرتبة الخامسة تفيد ان المصرف بحاجة ماسة الى تدبير تمويل اضافي من سوق الاسهم او بالاقتراض طويل الامد عادة لأكثر من خمس سنوات، والرتبة الثالثة تعني ان المصرف يتعرض الى مخاطر لكن احتمال عدم كفاية راس الكال لمواجهةها لازال ضمن الحدود المقبولة، اما الرتبة الرابعة فيوصف بها المصرف دون الوضع الحرج بقليل. وقد ترتفع نسبة المخاطر والخسائر المحتملة للديون وبالمعنى نفسه تتراجع نوعية الموجودات مع النمو المرتفع للحجم الائتماني، اذ من غير المتوقع مع التوسع السريع اعتماد تحليل رصين للائتمان او اجراءات متقنة، وفي هذا السياق قد يرتفع العائد ولكن ترتفع المخاطر ربما بمعدل اعلى، اي ان المقايضة بين المخاطر والعائد بحاجة الى اثبات تجريبي او على الاقل اعادة اختبار هذه الفرضية. تتضمن زيادة راس المال فوق حدود الكفاية، بالتعريف الحسابي، انخفاض معدل العائد على راس المال، بثبات اثر العوامل الأخرى، فان الحفاظ على مستويات مرتفعة من السيولة يعني خسارة بالفرق بين كلفة الفرصة البديلة ومعدلات العائد على الموجودات السائلة، والاخيرة تتراوح بين الصفر، مثل حيازة العملة او الودائع الحرة لدى البنك المركزي، ومعدلات فائدة منخفضة على ادوات الدين الحكومي او حوالات البنك المركزي، اي ان الضمانات المبالغ بها لدفع مخاطر عدم التمكن من مواجهة الالتزامات ليست بلا كلفة. والافضل من ذلك الاكتفاء بالقدر الضروري من راس المال والحد الأدنى من السيولة مع الحرص على نوعية عالية للموجودات لخفض خسائر الديون والاعتماد على سوق ما بين المصارف وعمليات السوق المفتوحة والاقتراض الطارئ من البنك المركزي لسد العجز المؤقت في السيولة، كما تحول من ديون قصيرة الاجل الى الاجل الطويل من شأنه زيادة مخاطر السيولة لكن معدل العائد يرتفع، وهكذا تواجه ادارة الائتمان الاختيار بين السيولة والربحية.

ومن خلال عينة البحث نلاحظ ان كفاية راس المال متحققة بالمجمل، لكنها تتفاوت كثيراً بحجم راس المال الذي يفيض في بعضها كثيراً عن تغطية الخسائر المحتملة

ويمكن وصفها بالعجز عن الانتفاع من راس المال في التوسع الائتماني واستقبال المزيد من الودائع، اما المصارف المتأزمة فان مشكلتها الرئيسية تتركز في عدم كفاية راس المال لتغطية الخسائر او حتى نصفها ما يشير الى ضرورة تركيز الرقابة على صافي الاستحقاق ومتابعته أولاً بأول عندما ينخفض عن المقدار المشروط في احداث الاجازات المصرفية. اما نوعية الموجودات فإن انخفاض تلك النوعية من اهم اسباب الفشل المصرفي، ويمكن اعتماد نسبة الديون المتعثرة الى مجموع الديون للدلالة على نوعية الموجودات، او ان مخصص خسائر الديون الى مجموع الديون مؤشر ذو دلالة ايضا على المخاطر او نوعية الموجودات، ولا يبتعد تقييم نوعية الموجودات عن تحليل الائتمان والنظر في مخاطر محفظة القروض والعمر لتلك المنظمة المالية، اذ تبقى الخسائر المحتملة والديون المتعثرة مقياساً للنوعية، وهناك علاقة بين نوعية الموجودات وكفاية راس المال مع نفس الحجم من الموجودات لأن مستويات الخطر، وهي اوزان الترجيح، كانت واطئة، وفي هذا المجال قد يلجأ المقيم الى المقارنة الزمنية للمنظمة المصرفية نفسها، او مع المصارف الاخرى توخياً للموضوعية والنسبية في احكام التقييم. وتصنف الموجودات الى سليمة ومتعثرة، والاولى بمستويين او ثلاثة حسب الضمانات والامد الزمني والقطاع او الجدارة الائتمانية للمقترض، والثانية الى ثلاثة او اكثر باستخدام المعايير ذاتها فضلاً عن درجة التعثر مثل التأخر في سداد الأقساط والفوائد او انها اصبحت في عدد المشكوك في سدادها بالكامل او الخسارة، ويعد التركيز الائتماني دلالة واضحة على انخفاض نوعية الموجودات. ان مكونات راس المال من (الايداعات - الاصول - الاحتياطي - الارباح المحتجزة - الارباح - راس المال المدفوع)، الخاص بميزانيات المصارف اذ يمثل من خلال قراءة القوائم ان المخاطر تمثل في الميزانية (الايداعات) و العمر يمثل (الاصول) .

الاستنتاجات

- 1- خرجت الدراسة ببناء نموذج يمكن الاستفادة من تطبيقه في المصارف الخاصة في العراق لغرض تحديد الهيكل المالي، باستعمال Cluster Analysis، في قياس كل المتغيرات الملموسة التي يمكن استخراجها من القوائم المالية، مع المتغيرات غير الملموسة المتمثلة بمحددات الهيكل المالي.
- 2- من خلال البيانات المالية للمصارف (الودائع - رؤوس الاموال- الموجودات)، اصبح القطاع المصرفي العراقي يواجه مشكلة عدم كفاية الموجودات المصرفية لاستيعاب رؤوس الاموال للمصارف الخاصة، نتيجة لمحدودية الودائع بالأصل ولتزام عدد كبير من المصارف على سوق ضيقة .
- 3- لا بد من ضمان الحد الأدنى من راس المال وبالتأكيد على مكونات حقوق الملكية القابلة لمواجهة الخسائر المحتملة او ما يسمى بالشريحة العليا من راس المال، وبالخصوص قيمة الاسهم والاحتياطيات المطلقة.
- 4- ظهر من خلال البيانات المالية ما يسمى بالنشاط غير الائتماني للمصارف ومصادر الدخل من غير الفائدة تنافس الوظيفة الرئيسية للمصارف.

التوصيات

- 1- يمكن تطبيق نموذج الدراسة المقترح في بيئة عمل الشركات على اختلافها بعد تكيفه بما يتلاءم وطبيعة عملها.
- 2- تطبيق المعايير الدولية لمنح ومتابعة الائتمان من خلال لائحة التصنيف الائتماني المصرفي ووضع مخصصات لمواجهة مخاطر الائتمان.
- 3- ايلاء مشكلة ما يسمى بالنشاط غير الائتماني عناية اكبر مع تزايد دخل المصارف من البنك المركزي نافذة بيع العملة الاجنبية وخدمات اخرى.
- 4- العناية بتحليل الائتمان منهجياً وتقدير المخاطر موضوعياً والسعي بوسائل اكثر فاعلية لخفض نسب الديون المتعثرة.

المصادر

1- العربية

- 1- البنك المركزي العراقي، تقرير دائرة الاحصاء والابحاث، 2016.
- 2- البنك المركزي العراقي، تقرير دائرة الصيرفة، 2016.
- 3- البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي، 2016.
- 4- حمد، محمد فرج، محددات الهيكل التمويلي للبنوك التجارية: دراسة تطبيقية في بنوك تجارية بريطانية، مجلة دراسات الاقتصاد والاعمال، العدد الاول، يونيو، 2015.

2- Book:

- 1- Eugene F. Brigham and Joel F. Houston, 2009, Fundamentals of Financial Management, South-Western Cengage Learning.
- 2- Eugene F. Brigham and Joel F. Houston, 2007, Fundamentals of Financial Management, Thomson Learning Academic Resource Center
- 3- Frank J. Fabozzi Series, 2009, Capital Markets, Financial Management, and Investment Management, Published by John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey
- 4- Reid, Dan R. and Sanders, Nada R . (2011), Operation Management: An Integrated Approach, 15th ed., Winey & Sons Co., New York, USA .
- 5- Peter S.Rose,2008, Bank Management & Financial Services,: McGRAW-HILL.
- 5- R.A. Hill, 2009, Strategic Financial Management: Exercise book,, John Wiley & Sons, Inc.

3- Articles

- 1- Aryanezhad, M., S. Badri, et al. (2010). "Threshold-based method for elevating the system's constraint under theory of constraints." *International Journal of Production Research* 48(17): 5075-5087.
- 2- Aybar-Arias, C., A. Casino-Martínez, et al. (2012). "On the adjustment speed of SMEs to their optimal capital structure." *Small business economics* 39(4): 977-996.
- 3- Bessler, W., W. Drobetz, et al. (2011). "Information asymmetry and financing decisions." *International Review of Finance* 11(1): 123-154.
- 4- Brusov, P., T. Filatova, et al. (2013). "Absence of an optimal capital structure in the famous tradeoff theory!" *Journal of Reviews on Global Economics* 2: 94-116.
- 5- Brusov, P., T. Filatova, et al. (2014). "Mechanism of formation of the company optimal capital structure, different from suggested by trade off theory." *Cogent Economics & Finance* 2(1): 946150.
- 6- Chen, D.-H., C.-D. Chen, et al. (2013). "Panel data analyses of the pecking order theory and the market timing theory of capital structure in Taiwan." *International Review of Economics & Finance* 27: 1-13.
- 7- Chin, W. W. (1998). *Commentary: Issues and opinion on structural equation modeling*, JSTOR.
- 8- Choe, K. and S. Herman (2004). "Using theory of constraints tools to manage organizational change: A case study of Euripa labs." *International Journal of Management & Organisational Behaviour* 8(6): 540-558.
- 9- Chou, Y.-C., C.-H. Lu, et al. (2012). "Identifying inventory problems in the aerospace industry using the theory of constraints." *International Journal of Production Research* 50(16): 4686-4698.
- 10- Chu, Y. (2012). "Optimal capital structure, bargaining, and the supplier market structure." *Journal of Financial Economics* 106(2): 411-426.

- 11- Cohen, J. (1988). "Statistical power analysis for the social sciences."
- 12- Connelly, B. L., S. T. Certo, et al. (2011). "Signaling theory: A review and assessment." *Journal of management* 37(1): 39-67.
- 13- Degryse, H., P. de Goeij, et al. (2012). "The impact of firm and industry characteristics on small firms' capital structure." *Small business economics* 38(4): 431-447.
- 14- Fornell, C. and D. F. Larcker (1981). "Evaluating structural equation models with unobservable variables and measurement error." *Journal of marketing research* 18(1): 39-50.
- 15- Ghazouani, T. (2013). "The capital structure through the trade-off theory: Evidence from Tunisian firm." *International Journal of Economics and Financial Issues* 3(3): 625-636.
- 16- Githire, C. and W. Muturi (2015). "Effects of capital structure on financial performance of firms in Kenya: Evidence from firms listed at the Nairobi securities exchange." *International Journal of Economics, Commerce and Management* 3(4): 1-13.